



تطوير ريادة الأعمال بالتعليم الثانوي الفني في مصر على ضوء الخبرة السويدية

عبد الباسط محمد دياب¹، عبد العاطي حلقان أحمد¹، إيمان عاطف عبد الحفيظ *

¹ قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة سوهاج، سوهاج 82524، مصر

* الباحث المسؤول عن الورقة البحثية: eman.atf@edu.sohag.edu.eg

مستخلص البحث

هدف البحث الحالي إلى دراسة خبرة السويد في ريادة الأعمال بالتعليم الثانوي الفني، واستعراض أهم جوانب ريادة الأعمال، وذلك بهدف الاستفادة منها في التوصل إلى آليات مقترحة يمكن اتباعها بالتعليم الثانوي الفني المصري على ضوء إمكانياتها، بما يضمن تطوير التعليم الثانوي الفني وربطه بسوق العمل، والذي بدوره يساعد على تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المصري، واستخدم البحث

المنهج المقارن من خلال استخدام أسلوب دراسة الحالة، وتوصلت الباحثة إلى أن التعليم الفني المصري يعاني من مشكلات كثيرة منها: ضعف مستوى مخرجاته، وضعف ارتباطه بسوق العمل، كما أن المناهج الدراسية بالتعليم الفني تتسم بالتقليدية ولا تدعم اكتساب الطلاب لمهارات ريادة الأعمال التي يحتاجها سوق العمل، وأن التعليم الثانوي الفني يعاني من المركزية في الإدارة، كما توصل البحث إلى عدد من الآليات على ضوء الخبرة السويدية التي تساعد في حل تلك المشكلات منها: العمل على إدراج برامج خاصة بريادة الأعمال داخل

بيانات المقال: خاص بالمجلة

المؤلفون دياب، احمد، عبد الحفيظ . إيمان

4.1, 4Sjyr 202
10.21608/SJYR.2024.267394.1399

المحرر الأكاديمي

تاريخ استلام البحث 2024/02/23

تاريخ قبول البحث 2024/07/22

تاريخ نشر البحث 2024/09/11

Publisher's Note: SJYR stays neutral with regard to jurisdictional claims in published maps and institutional affiliations.

مؤسسات التعليم الفني، تمكن الطلاب من اكتساب المهارات والقدرات اللازمة لإدارة مشروع وإنشائه، وأن يتم وضع منهج متكامل لريادة الأعمال يهدف إلى إكساب الطلاب المهارات اللازمة ليتمكن الطلاب من إنشاء مشاريعهم الخاصة وإدارتها وفقاً للإمكانيات المتاحة، بالإضافة إلى دمج تعليم ريادة الأعمال بجميع مستويات التعليم عامةً والتعليم الثانوي الفني خاصةً، وذلك بهدف ربطه بسوق العمل والوفاء باحتياجاته من خلال تخريج طلاب قادرين على إنشاء مشاريع صغيرة تساعد على التنمية المستدامة، والعمل على تطوير مهارات المعلمين بحيث يمكنهم من إكساب المتعلمين مهارات ريادة الأعمال، وتمكينهم من استخدام طرائق التدريس الملائمة مع المناهج الخاصة بريادة الأعمال بما يساهم في تطوير التعليم الثانوي الفني.

الكلمات المفتاحية: ريادة الأعمال، تعليم ريادة الأعمال، التعليم الثانوي الفني.

1. المقدمة

مقدمة البحث:

شهدت المجتمعات المختلفة الكثير من التغيرات والتطورات في شتى مناحي الحياة، الأمر الذي انعكس على الوظائف والمهن الموجودة في تلك المجتمعات، وهنا برزت ريادة الأعمال بوضوح وأصبح العصر الحالي هو عصر ريادة الأعمال؛ حيث إن ريادة الأعمال تشجع على الإبداع والابتكار وفقاً للإمكانيات المتاحة ومحاولة تلبية الاحتياجات المتجددة للمجتمع ومواكبة التغيرات المعاصرة .



ويعد ميدان ريادة الأعمال من الميادين التي تساعد على إيجاد أنشطة اقتصادية جديدة مما يسهم في تقليل معدلات البطالة وذلك من خلال إيجاد فرص عمل ومهن جديدة، ويتفق مجال ريادة الأعمال مع احتياجات المجتمع العربي لإيجاد فرص عمل جديدة للشباب [1].

ويعد التعليم الفني ثروة قومية وذلك إذا تم استغلاله بالشكل الأمثل ليصبح محرك التنمية البشرية، والهدف الرئيس للتعليم الفني هو إعداد الطالب بصور أفضل لكي يكون صاحب مهنة أو حرفة نادرة في أسواق العمل سواء الداخلية أو الخارجية، وذلك حتى يكون لديه القدرة على منافسة نظيره في الدول الأخرى التي تقوم بتصدير القوى العاملة الماهرة للدول الأخرى، ويتم ذلك من خلال إدخال علوم وتقنيات حديثة في المناهج الدراسية والاهتمام بالتدريب العملي والمهارات الفنية [2].

وشهدت السويد اهتماماً متزايداً بتعليم ريادة الأعمال فقد تم ادخال مفهوم تعليم ريادة الأعمال بالسياسات السويدية في منتصف التسعينيات، وذلك لأن تعليم ريادة الأعمال يرتبط بشكل أساسي باحتياجات ومتطلبات سوق العمل، وكان الهدف الرئيس لذلك هو جعل الشباب أكثر استعداداً لبدء أعمالهم الخاصة بعد التخرج لما لذلك من تأثير إيجابي على سوق العمل والاقتصاد والمجتمع السويدي عامة [3].

وفي مصر تقوم المدارس الثانوية الفنية بدور مهم في ريادة الأعمال وتعليمها، وذلك من خلال إكساب الطلاب المعارف والمهارات الأساسية المرتبطة بريادة الأعمال، والإبداع، والابتكار والإدارة والقيادة، وقد تم انشاء وحدة مركزية لتيسير الانتقال لسوق العمل بقرار وزير التربية والتعليم رقم (283) بتاريخ 2014/6/26م والذي نص في المادة (1) على التالي " تستحدث وحدة بمسمى (وحدة تيسير الانتقال إلى سوق العمل) تتبع رئيس قطاع التعليم الفني والتجهيزات بديوان عام وزارة التربية والتعليم ". وفي المادة رقم (2) نصت على " تستحدث وحدات فرعية مماثلة بمديريات التربية والتعليم بمسمى (وحدة تيسير الانتقال إلى سوق العمل) تتبع مدير عام التعليم الفني " [4]

وبناءً عليه فإن تعليم ريادة الأعمال أصبح من الضرورات الواجب توافرها في كل مستويات التعليم عامة والتعليم الثانوي الفني خاصة، وذلك لأن هذا النوع من التعليم هو المحرك الأساسي لاقتصاد أي دولة، وفي ظل ارتفاع نسب البطالة وقله العمالة الماهرة والفنيين المدربين واعتماد الشباب على الدولة في إيجاد وظائف لهم وجب توجيه التعليم الفني على وجه الخصوص من أجل تخريج طلاب قادرين على إيجاد فرص عمل لأنفسهم، وليكونوا رواد أعمالهم ومبدعين ومبتكرين. لذا تتناول البحث الحالي ريادة الأعمال في السويد للاستفادة من خبراتها في تطوير ريادة الأعمال بمصر استجابةً لمتطلبات رؤية مصر 2030م.

2. مشكلة الدراسة

على الرغم من أن ريادة الأعمال من العوامل التي تساعد على تخفيض نسبة البطالة في دول العالم، كما أنها تمثل عاملاً من العوامل المهمة في إحداث التنمية المستدامة، وكاستجابة لمتطلبات اقتصاد المعرفة تتضح أهمية دمج ريادة الأعمال في المناهج التعليمية على كافة المستويات



التعليم عامة وعلى مستوى التعليم الفني خاصة إلا أنها ما زالت مصر تعاني من قصور في زيادة الأعمال بالتعليم الثانوي الفني وذلك على النحو التالي:

تعاني المناهج التعليمية بالتعليم الثانوي الفني من القصور؛ فهي لا تحتوي بشكل صريح على زيادة الأعمال، فيما عدا مادة (إدارة المشروعات الصغيرة)، والتي تتضمن مجموعة من الأسس المهمة الواجب مراعاتها عند وضع الخبرات التعليمية في المنهج التعليمي، وهذه الأسس تستمد من المجتمع وثقافته والمشكلات التي يعاني منها ورغم وجود الكثير من المبادرات التي تقدمها الجهات الدولية المختلفة، إلا أنه لا تتوافر الإمكانيات والموارد اللازمة لتنفيذ تلك المبادرات ومن هذه المبادرات: مبادرة التربية من أجل التنمية المستدامة، والتعليم واقتصاد المعرفة، والتعليم للجميع وغيرها [5].

بالإضافة إلى أن التعليم الثانوي الفني في أمس الحاجة لإصدار قوانين وقرارات وزارية لاعتماد زيادة الأعمال ضمن المناهج القومية للتعليم الفني وذلك بنسبة 97.8%، وذلك قد يكون من أجل وجود ضعف في توافر المحتوى الداعم لتعليم زيادة الأعمال بالمناهج الحالية بالتعليم الفني، وكذلك الحاجة لإصدار قرارات لتبنى نماذج حديثة للتعليم الثانوي الفني بنسبة 91.3%، مما يعني أن النمط التقليدي الحالي للتعليم الثانوي الفني يعاني من ضعف دعم زيادة الأعمال، وعليه يحتاج التعليم الثانوي الفني ضرورة دمج مفهوم زيادة الأعمال في رؤية ورسالة واستراتيجية التعليم الفني وذلك بنسبة 97.8% [6].

فضلاً عن قلة الاهتمام من جانب القيادات التربوية بتعليم زيادة الأعمال في التعليم الفني، وذلك لضعف تخصيص مناهج دراسية معتمدة من وزارة التربية والتعليم لزيادة الأعمال وكذلك قلة توافر النموذج والقوة من رواد الأعمال في المجتمع والأسرة بنسبة 3.70%، وكذلك ندرة وجود ندوات توضح تلك النماذج الريادية في المجتمع [7].

كما يوجد ضعف في مشاركة المستفيدين الحقيقيين وأصحاب المصالح من الخدمات التي تقدم من خلال التعليم الفني الصناعي وكذلك عزوف القطاع الخاص عن تقديم نوع من التدريب العملي في مقراتهم ومصانعهم، وذلك كله في ضوء غياب الآليات التي يمكن أن تضمن العلاقة بين هذه المدارس والقطاع الصناعي [8].

كما أن العوامل الرئيسية لتقييد نشاط زيادة الأعمال في مصر تمثلت في تدني جودة التعليم وغياب التعليم الريادي، وكذلك ضعف الروابط بين التعليم وزيادة الأعمال، وكذلك الافتقار إلى الوصول للأسواق والبيانات والمعلومات التي تخدم مجال زيادة الأعمال [9].

وعلى نفس النهج يوجد تدني في الجدارات الإدارية الداعمة لزيادة الأعمال وذلك لدى قيادات الإدارة المدرسية الثانوية التجارية، وأن المدارس الثانوية التجارية القيادات بها لا تسعى إلى وضع خطة من أجل تطوير قدرات الطلاب في زيادة الأعمال، وكذلك لا تشجعهم على التجريب لإنجاز مشاريع ريادية مرتبطة بسوق العمل وكذلك قلة تدريب الطلاب على توظيف بعض أساليب التعلم الذاتي في مجال زيادة الأعمال [10].

كما أن التدريب والتعليم حصل على تقييم متدني في كافة شروط زيادة الأعمال بعلامات 2.33% في 2011م، ويعكس ذلك ضعف دعم زيادة الأعمال ومعدل سهولة أداء الأعمال في



مصر عام 2018 وقد بلغ 58.56%، وكانت مصر تحتل المركز 120 من ضمن 190 دولة، وعلى مستوى الدول العربية احتلت المركز الثامن وذلك في التنمية المستدامة بمعدل 61.6%، أما فيما يخص معدل النشاط الريادي الإجمالي في مصر 13.1% في عام 2008م، ورواد الأعمال الناشئون من الأشخاص الراشدين يمثلون 2.1% [11].

وعلى ضوء ما سبق يتضح أن التعليم في مصر عامة والتعليم الثانوي الفني خاصة يعاني من الكثير من المشكلات وأوجه القصور المختلفة ومنها تدنى مستوى المناهج المقدمة وافتقارها لمهارات ريادة الأعمال، وكذلك قلة اهتمام القيادات الإدارية بتقديم ذلك النوع من التعليم الداعم لريادة الأعمال، أو التخطيط للتعليم الداعم لريادة الأعمال، وقلة وجود القدوة والمثل من رواد الأعمال وندرته اهتمام قيادات التعليم الثانوي الفني بإلقاء الضوء على تلك الشخصيات الرائدة في مجال الأعمال في المجتمع، وأخيراً نقص القوانين والقرارات الوزارية التي تخاطب بتضمين المناهج الدراسية للتعليم الثانوي الفني بما يخص ويدعم ريادة الأعمال وذلك لمواكبة متطلبات رؤية مصر 2030م.

ولذا يحاول البحث الحالي وضع آليات مقترحة لتطوير ريادة الأعمال بمؤسسات التعليم الثانوي الفني بمصر، وذلك من خلال الاستفادة من خبرة السويد من أجل إحداث نهضة في ذلك النوع من التعليم لمواكبة التطورات الحديثة المعاصرة ومواجهة التحديات الحالية بالمجتمع المصري.

3. أسئلة البحث

يمكن بلورة مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

3.1 ما الأسس النظرية لريادة الأعمال في التعليم الثانوي الفني على ضوء أدبيات الفكر المعاصر؟

3.2 ما ملامح ريادة الأعمال بمؤسسات التعليم الثانوي الفني بالسويد على ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها؟

3.3 ما الجهود المبذولة حالياً لتطوير ريادة الأعمال بالتعليم الثانوي الفني المصري؟

3.4 ما الآليات المقترحة لتطوير التعليم الثانوي الفني في مصر على ضوء خبرة السويد؟

4. أهداف البحث

هدف البحث إلى ما يأتي:

4.1 توضيح الأسس النظرية لريادة الأعمال بمؤسسات التعليم الثانوي الفني في أدبيات الفكر المعاصر.

4.2 التعرف على ملامح ريادة الأعمال بمؤسسات التعليم الثانوي الفني بالسويد على ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.

4.3 التعرف على الجهود المبذولة حالياً لتطبيق ريادة الأعمال بمؤسسات التعليم الثانوي الفني المصري.

4.4 عرض الآليات المقترحة لتطوير التعليم الثانوي الفني في مصر على ضوء خبرة السويد.

5. أهمية البحث

تتضح أهمية البحث النظرية والتطبيقية في النقاط التالية:



- 5.1 معالجة البحث لموضوع على قدر من الأهمية؛ حيث إنها دراسة لريادة الأعمال بمؤسسات التعليم الفني المصري على ضوء خبرة إحدى الدول المتقدمة (السويد).
- 5.2 تتناول البحث خبرة السويد لريادة الأعمال بمؤسسات التعليم الفني.
- 5.3 قد تسهم البحث الحالي في تطوير ريادة الأعمال بمؤسسات التعليم الفني في مصر، والتغلب على الكثير من المشكلات التي تواجهها، وذلك من خلال ما تقدمه آليات مقترحة يمكن الاستفادة منها في تطوير التعليم الثانوي الفني بمصر.
- 5.4 قد يفيد البحث الكثير من الجهات وهي وزارة التربية والتعليم الفني، صانعي القرار وأصحاب المصلحة الحقيقية، وكذلك قد تسهم في ربط التعليم الفني بسوق العمل، كما قد تفيد المعلمين بالتعليم الثانوي الفني، والقائمين على إدارة مؤسسات التعليم الثانوي الفني، والمسؤولين عن تصميم المناهج الخاصة بالتعليم الثانوي الفني.
6. أدوات وطرق البحث
- 6.1 منهج البحث:

اعتمد هذه البحث على المنهج المقارن؛ من خلال استخدام أسلوب دراسة الحالة كأحد أساليب المنهج المقارن، من أجل دراسة الخبرة السويدية في ريادة الأعمال بالتعليم الثانوي الفني وتحليلها وتفسير عوامل تميزها على ضوء السياق الثقافي لدولة السويد، لمحاولة الاستفادة منها في تطوير ريادة الأعمال بالتعليم الثانوي الفني المصري.

6.2 حدود البحث وأداتها:

سوف يقتصر البحث على ريادة الأعمال بمؤسسات التعليم الفني، وعلى ضوء خبرة السويد في ضوء القوى والعوامل الثقافية من حيث مفهوم ريادة الأعمال والمنهج الدراسي لريادة الأعمال بمؤسسات التعليم الثانوي الفني، ومعلمي ريادة الأعمال بالتعليم الثانوي الفني، وبرامج ريادة الأعمال بمؤسسات التعليم الثانوي الفني.

وتعد أهم مبررات اختيار دولة السويد في البحث الحالي أن التعليم والتدريب المهني السويدي به الكثير من نقاط القوة حيث تتمتع السويد بثقافة تقييم قوية تضمن أن تستند السياسة التعليمية إلى أدلة قوية، كما يتم توفير التعليم والتدريب المهني في المرحلة الثانوية بطريقة مرنة، كما أن التعليم المقدم في السويد أصبح نوع التعلم القائم على العمل، كما أن السويد قد نجحت في بناء إطار عمل وطني لمشاركة الاجتماعيين في دعم التعليم والتدريب المهني [12].

7. مصطلحات البحث:

ارتكز البحث الحالي على المصطلحات التالية:

1.7 ريادة الأعمال Entrepreneurship :

في اللغة: الريادة في اللغة العربية مشتقة من الفعل (راد)، وراد الكلأ ويروده روداً ورياداً، وارتاده ارتياداً، أي بحث عنة وطلبه، والرائد اسم فاعل من راد، وهو من يسبق غيره ويمهد السبل المستقبلية [13].

وتعرف الريادة اصطلاحياً: ريادة الأعمال: هي عملية إنشاء منظمة (منظمات) جديدة أو تطوير منظمات قائمة، وهي بالتحديد إنشاء عمل / أعمال جديد أو الاستجابة لفرص جديدة عامة. [14].



وتعرف ريادة الأعمال في قاموس كامبريدج أنها مهارة البدء في أعمال تجارية جديدة، خاصة عندما تتضمن رؤية فرص جديدة [15]

ويقصد بريادة الأعمال في البحث الحالي: بأنها العملية التي تحاول مؤسسات التعليم الثانوي الفني من خلالها تعليم طلابها كيفية التعامل مع الإمكانيات المحدودة بشيء من الابتكار والإبداع، وذلك لابتكار ما هو جديد وبأقل الإمكانيات المتاحة مما يفتح أسواق جديدة، والاستفادة من الفرص الحالي بأقصى درجة وإيجاد فرص تحقق الأهداف المنشودة.

2.7 تعليم ريادة الأعمال: Entrepreneurship Education

يعرف تعليم ريادة الأعمال بأنه: مجموعة السياسات والخطط والأنشطة والمقررات الدراسية والأساليب والمبادرات التي تهدف إلى إعلام وتدريب وتعليم طلاب مرحلة التعليم قبل الجامعي لمهارات ريادة الأعمال، وذلك من أجل ترجمة الأفكار والأحلام إلى واقع ضمن بيئة العمل، ووضع أهداف والسعي وراء تحقيقها، والمبادرة من أجل البدء بمشروع وإدارته ونمو وذلك مع مواجهة المخاطر المحتملة باحترافية وإبداع [16].

ويعرف تعليم ريادة الأعمال اجرائياً بأنه: هو عملية تعليمية تقوم على إكساب طلاب المرحلة الثانوية الفنية مهارات واتجاهات وقيم وأفكار تساعد على تنمية ثقافة التفكير الريادي، والمبادرة بالابتكار والإبداع لتحقيق أهداف محددة، ومواجهة المخاطر بكفاءة وفاعلية.

8. إجراءات البحث:

جاءت إجراءات البحث على النحو التالي:

● **الخطوة الأولى:** تتضمن هذه الخطوة الإطار العام للبحث والذي يشتمل على: مقدمة، مشكلة البحث، أسئلة البحث، أهداف البحث، أهمية البحث، منهج البحث، حدود البحث، مصطلحات البحث، مبررات اختيار دولة المقارنة، وخطوات السير في البحث.

● **الخطوة الثانية:** أجابت هذه الخطوة عن السؤال الأول للبحث وهو " ما الأسس النظرية لريادة الأعمال بمؤسسات التعليم الثانوي الفني في أدبيات الفكر المعاصر؟" وتم عرض الأسس النظرية لريادة الأعمال بمؤسسات التعليم الثانوي الفني وبهذا تكون اجابت البحث عن السؤال الأول من أسئلة البحث.

● **الخطوة الثالثة:** تجيب هذه الخطوة عن السؤال الثاني للبحث وهو " ما ملامح برامج تعليم ريادة الأعمال بمؤسسات التعليم الثانوي الفني بالسويد على ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها؟" وقامت البحث بعرض ملامح تعليم ريادة الأعمال بمؤسسات التعليم الثانوي الفني بالسويد على ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها، وبهذا يكون البحث اجاب عن السؤال الثاني من أسئلة البحث.

● **الخطوة الرابعة:** تجيب هذه الخطوة عن السؤال الثالث للبحث وهو " ما الجهود المصرية المبذولة لتطوير التعليم الثانوي الفني؟ وقامت البحث بعرض الجهود المصرية المبذولة لتطوير ريادة الأعمال في التعليم الثانوي الفني، وبهذا يكون اجاب البحث عن السؤال الثالث من أسئلة البحث.



● **الخطوة الخامسة:** وتجب هذه الخطوة عن السؤال الرابع وهو: ما الآليات المقترحة لتطوير ريادة الأعمال بالتعليم الثانوي الفني في مصر؟" وقد قدم البحث بعض الآليات المقترحة التي قد تساعد في تطوير ريادة الأعمال بالتعليم الثانوي الفني في مصر على ضوء الخبرة السويدية.
أولاً: الإطار النظري للبحث:

1. ريادة الأعمال بمؤسسات التعليم الثانوي الفني في الأدبيات التربوية المعاصرة.

ريادة الأعمال لها دور بارز في التنمية الاقتصادية للدولة لما تستطيع أن توفره من مهين ومشاريع جديدة أو تطوير مشروع قائم بالفعل مما يحد من مشكلة البطالة، وكذلك فإن التعليم الثانوي الفني هو محرك أساسي للتنمية الاقتصادية لما يوفره في سوق العمل من عمال ماهرين وفنيين مدربين، وترتبط ريادة الأعمال ترتبط بكافة مستويات التعليم بشكل عام وبالتعليم الفني بشكل خاص حتى لا يكون الاكتفاء بتخريج فنيين وعمال ماهرين بل ومبدعين ومبتكرين يستطيعون انشاء مشاريع جديدة بأنفسهم أو تطوير مشاريع قائمة بالفعل.

1.1 مفهوم ريادة الأعمال:

تتعدد مفاهيم ريادة الأعمال لذا ارتكز البحث الحالي على المصطلحات التالية:

إن كلمة (Entrepreneurship) هي في الأصل كلمة فرنسية تعني الشخص الذي يباشر، أو ذلك الشخص الذي يشرع في إنشاء عمل تجاري، وكان الاقتصادي ورجل الأعمال الفرنسي جين بابيستيه (Jane Babisté)، صاحب القانون الاقتصادي الذي يطلق عليه قانون ساي، هو أول من استخدم مصطلح ريادة الأعمال عام 1800م بنفس المعنى، وظهر مفهوم ريادة الأعمال في الكتابات الاقتصادية منذ كتابات ريتشارد كانتيلون (cantillon) الاقتصادي الأيرلندي، وقد عبر عنه بنوع من الشخصية التي على استعداد لتأسيس مشروع جديد أو مؤسسة، وتقبل المسؤولية الكاملة عن النتائج غير المؤكدة [16].

2.1 تعليم ريادة الأعمال Entrepreneurship Education:

يُعرف تعليم ريادة الأعمال: بأنه تطوير المهارات والمعارف لدى المتعلمين من أجل أن يكونوا قادرين على تحويل الأفكار الإبداعية إلى عمل ريادي ودعم وتنمية الشخصية والمواطنة النشطة والاندماج الاجتماعي والتوظيف وأن ريادة الأعمال ذات صلة بالتعلم مدى الحياة في جميع التخصصات وجميع أشكال التعليم والتدريب (الرسمي وغير الرسمي) التي تسهم في إحداث سلوك ريادي يهدف أو لا يهدف للربح [17].

وبالتالي يتضح أن تعليم ريادة الأعمال يعد من العمليات التعليمية التي تعمل على إكساب المتعلمين مهارات ومعارف تدعم ريادة الأعمال وتشجعهم على الابتكار والإبداع والمبادرة، ومن ثم فتعليم ريادة الأعمال هو عملية تعليمية تقوم على إكساب الطلاب مهارات واتجاهات وقيم وأفكار تساعد على تنمية ثقافة التفكير الريادي، والمبادرة بالابتكار والإبداع لتحقيق أهداف محددة، ومواجهة المخاطر بكفاءة وفاعلية.

2. أهداف وفلسفة ريادة الأعمال في مؤسسات التعليم الثانوي الفني:



قامت اليونسكو UNESCO بتحديد أهداف تعليم ريادة الأعمال وهي على النحو الآتي [18]:

1. الإسهام في رفع الوعي بين أصحاب المصلحة سواء رجال أعمال أو الشركات وذلك الاختيارات الوظيفية الواقعية.
2. العمل على ربط تعليم ريادة الأعمال بالتعليم الفني المهني.
3. تنمية وعي الطلاب أن ريادة الأعمال لا تقتصر على قراءة الكتب أو كتابة مقالات.
4. العمل على تطوير الخطط الاستراتيجية للأنشطة على مستويات تعليمية متنوعة واستهداف أفراد جدد ومختلفين.
5. منح الشباب فرصة من أجل تطوير مهاراتهم الخاصة.
6. التأثير في صانع القرار، وذلك من أجل إعطاء المزيد من الاهتمام لتعليم ريادة الأعمال.
7. تطوير مهارات الابتكار للشباب، وكذلك تطوير مهاراتهم لتحديد وإنشاء وكذلك إدارة الأعمال التجارية والفردية والمجتمعية الناجحة.
8. محاولة الوصول إلى كل الشباب وليس الذين يسلكون المسار المهني فقط.
9. التركيز على نشر ثقافة العمل الحر.
10. تمكين الطلاب من مهارات وجدارات ريادة الأعمال من أجل الاستجابة لحياتهم المهنية. بالإضافة إلى ذلك، فتعليم ريادة الأعمال يسعى بشكل رئيس إلى تطوير المهارات والمعارف الخاصة بريادة الأعمال وهي كالتالي [19]:

1. تنمية القدرة على العمل ضمن فريق وكذلك القدرة على العمل الفردي.
 2. تنمية القدرة على إدارة المخاطر وكيفية التعامل معها.
 3. تنمية مهارات الإدارة مثل التخطيط والتنظيم والقيادة والتقييم.
 4. تنمية القدرة على كيفية اكتشاف نقاط القوة والضعف وكيفية التعامل معها.
- ومما سبق تتضح طبيعة أهداف تعليم ريادة الأعمال في مؤسسات التعليم الثانوي الفني، إذ تشمل كل ما من شأنه الإسهام في رفع الوعي لدى أفراد المجتمع بما يرمي إليه تعليم ريادة الأعمال من تخريج طلاب ذوي عقلية إبداعية، وتنمية مهاراتهم وقدراتهم، بكيفية التعامل بذكاء مع المخاطر المحتملة قبل أن تقع، كذلك تشجيعهم على المغامرة المحسوبة، والاعتماد على الذات في العمل وإيجاد وظيفة ونشر ثقافة العمل الحر.
- ويمكن إيجاز أهم أهداف تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي الفني في البحث الحالي كالتالي:

- 1- يُسهّم في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- 2- تنمية مهارات الإبداع والابتكار لدى الطلاب.
- 3- تنمية قدرة المتعلم على العمل ضمن فريق عمل بكفاءة وفاعلية
- 4- تنمية روح المغامرة المحسوبة لدى الطلاب.
- 5- تنمية المهارات المتعلقة بالتخطيط والقيادة والاتصال.



وكذلك تتمثل فلسفة تعليم قيادة الأعمال بمؤسسات التعليم الثانوي الفني في تدريب وتأهيل الطلاب والكوادر البشرية؛ حيث يتعلم هؤلاء الطلاب كيفية تطبيق الخطوات الدقيقة والعملية لتنفيذ فكرة مشروع محدد، بالإضافة إلي كيفية عمل دراسة الجدوى لذلك المشروع، وكيفية اختيار جهة التمويل المناسبة، وكذلك كيفية تقدير الربح، وبالتالي من أجل تدعيم فلسفة قيادة الأعمال بالتعليم الثانوي الفني يجب وجود مقرر يساعد الطلاب علي الابتكار، واكتسابهم مهارات قيادة الأعمال، علاوة علي ذلك مساعدة الطلاب من أجل أن يبدأوا بالفعل مشروعاتهم الريادية الخاصة، واكتساب الجدارات الإدارية الداعمة لقيادة الأعمال، بالإضافة إلي الكفايات التنظيمية لإدارة العمل الحر [20].

وعلي نفس النهج فلسفة تعليم قيادة الأعمال تتمثل في تأهيل وإعداد الكوادر البشرية، وكذلك يساعد في تنمية قدرات الطلاب مما ينتج عنه مواطن صالح قادر علي بناء الوطن وخدمته كما يساعده علي التفاعل مع بيئته المحيطة به في بناء الوطن وخدمته، كما يساعده علي التعامل مع أفراد المجتمع وشرائحه المختلفة بأسلوب أخلاقي وحميد، والإسهام في تزويد الدولة بموظفين ريادين بمختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مما يزيد من الرفاهية بالمجتمع، بالإضافة إلي أن التعليم الريادي يساعد علي تعديل السلوكيات التقليدية وأنماط التفكير التقليدية بما يتناسب مع الطموحات التنموية بالمجتمع [21].

وبناءً علي ذلك تتمثل فلسفة تعليم قيادة الأعمال بمؤسسات التعليم الثانوي الفني في تأهيل وإعداد الطلاب والكوادر البشرية بطريقة تساعدهم علي الإبداع والابتكار، وتنمية قدراتهم ومهاراتهم من أجل إعدادهم للقيام بإنشاء مشروعاتهم الخاصة، مما يساعدهم علي فتح أسواق جديدة، كما قد يساعدهم علي تقليل نسب البطالة، وزيادة التنمية الاقتصادية.

3. **مناهج قيادة الأعمال في التعليم الثانوي الفني:**

تختلف المناهج الدراسية الداعمة لقيادة الأعمال عن المناهج التقليدية التي تقوم علي الحفظ والتكرار وحشو المعلومات، بل إن تلك المناهج تكون أكثر دعمًا للابتكار والإبداع واكتساب المهارات اللازمة لقيادة الأعمال، وباعتبار المناهج التعليمية أحد عناصر العملية التعليمية فهي تقوم علي ترجمة أهداف تلك العملية، كما أنها تحتوي علي الطرق والأساليب التي تتناسب مع تحقيق تلك الأهداف من أجل تخريج متعلم بمثابة رائد أعمال، لذلك توجه الجهود لتدعيم تلك المناهج بما يساعدها علي تحقيق أهدافها.

وتعد المقررات الدراسية، والمناهج التعليمية والتدريب في مجال تعليم قيادة الأعمال أحد الركائز الرئيسية لمنظومة التعليم بشكل عام، والتعليم الفني بشكل خاص، فالدول التي تطمح إلي تحويل الاقتصاد الخاص بها لكي يعتمد اعتماد أساسي علي قطاع التصنيع الذي يقوده الابتكار ويرتقي به، لذا؛ وجب استحداث وتطوير المناهج الدراسية التي تقوم علي دعم الأطر الخاصة بتعليم قيادة الأعمال، وكذلك الأساس المهني والنفسي الذي يرتبط بها، وذلك بهدف مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي [22].

وكذلك من الضروري أن تكون المقررات الدراسية لتعليم قيادة الأعمال متميزة عن المقررات التعليمية التقليدية، وفي هذا السياق اقتراح من قبل الكثير من الباحثين أن يتضمن تعليم



ريادة الأعمال مقررات من أجل تكوين مهارات عديدة منها القيادة، والتفكير الإبداعي، وكيفية
المفاوضة، والتعرف على الابتكارات التكنولوجية، وتطوير المنتجات الجديدة، وكذلك التأكيد على
وجود مقررات لبناء المهارات العلمية، والتميز بين برامج ريادة الأعمال والبرامج التقليدية،
والتي تتمثل في القدرة على استغلال الفرص التجارية المتاحة، والقدرة على التخطيط، وكذلك
الاستفادة من الرياديين الموجودين بالمجتمع من خلال عقد لقاءات بينهم وبين الطلاب للاستفادة
من تجاربهم، وتوفير التدريب العملي للطلاب [23].

ومما سبق يمكن القول إن المناهج والمقررات الدراسية التي تدعم تعليم ريادة الأعمال تحتوي
على ما يمكن الطلاب من اكتساب المهارات اللازمة لكي يكونوا رواد أعمال ناجحين ومن هذه
المهارات الإبداع والابتكار والقدرة على التفاوض والتواصل مع الآخرين والمغامرة المحسوبة
وكيفية إعداد خطط ودراسات جدوى لمشاريعهم الخاصة، وألا يكون التركيز على المعلومات
والمعارف فقط.

4. معلم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي الفني:

يعد المعلم من الركائز المهمة في العملية التعليمية، فهو الذي يقوم بتدريس المنهج للطلاب،
كما أنه يقوم باختيار طريقة وأسلوب التدريس الذي يتناسب مع طبيعة المنهج الدراسي، والذي
بدوره يكون داعم لتعليم ريادة الأعمال، وكذلك تتناسب تلك الطريقة مع نوعيه الطلاب، ولذلك
فمن الضروري تزويد معلم ريادة الأعمال بالمهارات الريادية اللازمة حتى ينعكس ذلك على أدائه
داخل الفصل وخارجه.

ويعتمد تطبيق ريادة الأعمال بشكل ناجح على ما يقوم به المعلمون والأهداف التي يتم
تحديدها مسبقاً، فدور المعلم يعتبر من الأمور المهمة، لذلك ينبغي اعتبار المؤسسات التعليمية
منظمات لريادة الأعمال، والفصول الدراسية أماكن لتقديم ريادة الأعمال، والمعلمين كأشخاص
مغامرين، ومن هنا تتضح أهمية تدريب وتأهيل المعلمين في مجال تعليم ريادة الأعمال، ولذلك
وجب تزويد المعلمون القائمون على تعليم ريادة الأعمال بالمهارات والمعارف التي تساعدهم على
أداء مهمتهم ومن هذه المهارات والمعارف ما يلي [24]:

● تعزيز المواقف والمهارات التي تعتبر أساسية لتعليم ريادة الأعمال لمعلمين ريادة الأعمال
كالقيادة والإبداع والتحفيز وغيرها، وهذا يعنى أن معلمين المستقبل لريادة الأعمال بحاجة إلى
تطوير مواقف وقيم تمثل صميم تعليم ريادة الأعمال.

● تزويد معلمون ريادة الأعمال بالمعارف والمهارات التي تدعم أصول تدريس ريادة الأعمال،
وذلك يلزم إعطاء المعلمين تدريباً عملياً حول كيفية الجمع بين أساليب التعليم المختلفة في سياق
تعليم ريادة الأعمال.

وعلى نفس النهج فالمعلمون الذين يقومون بتعليم ريادة الأعمال يجب أن يمتازوا بعدد من
الخصائص مثل: أن المعلمين الرياديين ينبغي أن يكونوا متحمسين لما يدرسونه، وأن يكون لديهم
موقف إيجابي وقادرين على إلهام الآخرين، كما يجب أن يكون لديهم ثقة في ما يقومون بتعليمه
وكيفية تعليمهم للطلاب، بل ويكونوا في الواقع قادة في أنفسهم، كما ينبغي أن يكونوا نشطين وأن



يكونوا شرارة لطلابهم وزملائهم لينتقل لهم ذلك النشاط، كما من الضروري أن يكون لديهم الرؤية والانفتاح على الأفكار الجديدة والتفكير في القضايا الجديدة والمختلفة، وكذلك العمل على تقديم المنهج الخاص بتعليم ريادة الأعمال داخل المدارس مع التركيز على التفكير الإبداعي واستخدام طرق التدريس التي تدعم تدريس المنهج بالشكل المناسب لطبيعة ريادة الأعمال فريادة الأعمال تتطلب أن يكونوا المعلمين مرنين، كما يجب أن يستمتع المعلم الريادي باهتمام والتقاط كل الأفكار الجديدة والمختلفة والجيدة ووضعها في الحسبان، العمل على تطوير الشباب الذين يتميزون بالشغف والإبداع والنمو والتعلم [25].

وبالتالي فمعلم ريادة الأعمال يحمل بعضًا من صفات ومهارات رائد الأعمال الناجح باعتبار أنه رائد أعمال وأن الفصل الدراسي الخاص به هو مشروعه الذي يعمل على نجاحه، ولذلك يتم إعداد معلم ريادة الأعمال وفقًا لذلك، حيث يكتسب المهارات الريادية ويكون لديه قدر كبير من الإبداع والابتكار لكي يستطيع أن ينقل ذلك لطلابيه بالمرحلة الثانوية الفنية لكي يكونوا قادرين على البدء في مشروعاتهم الريادية الخاصة.

5. معوقات تعليم ريادة الأعمال بمؤسسات التعليم الثانوي الفني:

لكل عمل معوقات تعوق انجازه بنجاح وكما هو مخطط له، وكذلك تعليم ريادة الأعمال بشكل عام وتعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي الفني بشكل خاص تعترض الكثير من المعوقات تحقيق أهدافها، ومن أهم سلبات ريادة الأعمال والتي قد تمثل معوقات لتعليم ريادة الأعمال ما يلي [26]:

1. قلة استقرار الدخل: حيث إن إنشاء مشروع ليس بالضرورة أن يضمن الحصول على دخل كافٍ، فبعض المشروعات الصغيرة يكون الربح قليل بها، وخاصة في المراحل الأولى من حياة المشروع.
2. المخاطرة: والمقصود هنا خسارة المشروع أو الاستثمار بالكامل.
3. ساعات عمل طويلة: حيث إن بداية الاستثمار تتضمن ساعات عمل طويلة وجادة.
4. تقليل مستوى الارتباطات العائلية: وذلك نتيجة لانشغال معظم وقت رائد الأعمال في عمله.
5. ضغط العمل: حيث يعد امتلاك مشروع له جانب إيجابي كبير، ولكن أيضا له جانب شاق ومنهك.
6. المسؤولية الكاملة: حيث إن رائد الأعمال يجد نفسه عليه مسؤولية اتخاذ القرار في قضايا عديدة، ولذلك تكون على رائد الأعمال مسؤولية كبيرة.
7. الإحباط: استعجال الفرد الحصول على نتائج المشروع قد يؤدي إلى شعوره بالإحباط في حالة عدم تحققها في الوقت المطلوب.

ويمكن ذكر معوقات تعليم ريادة الأعمال كالتالي [27]:

1. قلة كفاءة الأطر التنظيمية والقانونية، مع وجود بيئة غير محفزة على ريادة الأعمال.
2. كثرة الإجراءات التي تأخذ الطابع البيروقراطي، مع رفع مستوي عدم التأكد البيئي.
3. اتصاف القرارات والخطط بالعشوائية وضعف القدرة على التوقع والتقدير الكفاء.
4. ضعف روح المبادرة والطموح.



5. غياب مؤشرات الأداء الإداري بالمنظومة التعليمية.

6. عمق الفجوة الاقتصادية، وضعف التنافسية.

7. تضيق الفرص أمام أصحاب المشروعات الصغيرة.

ويمكن إجمال أهم معوقات تعليم ريادة الأعمال بمؤسسات التعليم الفني كالتالي:

ضعف انتشار ثقافة ريادة الأعمال بين أفراد المجتمع المدرسي، وقلة الامكانيات المالية والمادية وضعف البنية التحتية التي تدعم تعليم ريادة الأعمال داخل مؤسسات التعليم الثانوي الفني، وكذلك الاعتماد على التعليم النظري أكثر من التعليم التطبيقي داخل مؤسسات التعليم الثانوي الفني، كما أن المناهج الدراسية تمتاز بأنها نظرية قائمة على المعارف والمعلومات أكثر من إكساب المهارات، بالإضافة إلي قلة الاهتمام بالكوادر البشرية ذات المواهب الريادية الناجحة داخل مؤسسات التعليم الثانوي الفني والخوف من الفشل وخوض المغامرة.

5. متطلبات تعليم ريادة الأعمال بمؤسسات التعليم الثانوي الفني:

يرتكز تعليم ريادة الأعمال على عدد من المتطلبات حتى يتم علي أكمل وجه، فحتى يتم تطبيق تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي الفني بنجاح يتطلب ذلك عدد من المتطلبات التي تيسر الأمر فمثلاً أن يتم نشر ثقافة وتوعية بأهمية ريادة الأعمال، ووجود قيادة داعمة لريادة الأعمال، وتكون تلك القيادة لديها جدارات داعمة لريادة الأعمال، وأن يتم استغلال الموارد البشرية ذات الفكر المبدع والمبتكر.

ومن متطلبات تعليم ريادة الأعمال ما يلي [28]:

1. نشر ثقافة ريادة الأعمال في المؤسسات التعليمية والمجتمعات الأكاديمية وغير الأكاديمية.
2. وضع إطار وطني من أجل دعم المؤسسات لكي يساعد ذلك في تطوير الأنشطة الريادية.
3. دعم الطلاب بشكل مستمر، وذلك من خلال تقديم برامج لريادة الأعمال.
4. العمل على وضع رسالة ورؤية وأهداف استراتيجية وقيم تكون داعمة لريادة الأعمال في جميع الأوساط التعليمية.
5. دعم المناخ التنظيمي القائم على الفكر الريادي، والتحول من ثقافة البيروقراطية إلى ثقافة ريادة الأعمال.

كما أن من متطلبات ريادة الأعمال ما يلي:

1. نشر الثقافة الريادية:

تعد الثقافة الريادية من المهام التي تساعد على التغيير والتجديد، وتشجع على المخاطرة في اتخاذ القرارات، كما أنها تعمل على التحفيز من أجل استمرار العملية الإدارية بشكل يحتوي على الإبداع والابتكار، وكذلك العمل على التغيير واستغلال الفرص، وحرص القيادة الإدارية على أن تنشرها داخل مؤسساتها لأنها تعد الطريقة الأفضل التي يمكن من خلالها أن تجعل تلك المؤسسات أكثر تطوراً وتميزاً، مما يجعل القيادة الريادية تتبنى العقلية الريادية التي تساعد في تحقيق ذلك التطور والتميز [29].

وبالتالي تعليم ريادة الأعمال لكي يتم بشكل ناجح يحتاج إلى نشر الثقافة الريادية بين أفراد المجتمع التعليمي، من أجل تحفيز القدرة على اتخاذ القرارات الإدارية حتى وإن كانت تحتوي على



جزء من المخاطرة، والثقافة الريادية تساعد على أن تكون القيادة أكثر مرونة وتقبل الأفكار المبتكرة، بل والتشجيع على مثل تلك الأفكار، مما يساعد ذلك على تميز وتطور مؤسسات التعليم الثانوي الفني .

2. القيادة الريادية :

تعد القيادة من الموضوعات ذات الأهمية فقد أصبحت المعيار الذي يحدد نجاح المؤسسة من عدمه، والقيادة التربوية تعد جوهر العمل الإداري وذلك لأنها تمثل عاملاً مهماً في نجاح أو فشل الإدارة التعليمية، ودورها ينبع من كونها لها تأثير على عناصر العملية الإدارية، مما يترتب عليه أن تكون الإدارة أكثر فاعلية وكفاءة وديناميكية، كما أنها تعمل كأداة لتحقيق أهدافها [30].
وذلك لأن التعليم الذي يقوم على الإبداع والابتكار والتأمل، وتوليد الأفكار وإطلاق العنان للإبداع غير المقيد بالمنطقية، وذلك يكون من خلال التعليم التطبيقي، كل ذلك يتطلب قيادة داعمة لتعليم قيادة الأعمال، وتكون مهتمة برعاية المشاريع الإبداعية وتحويلها إلى منتجات لتنمية المجتمع [31].

فالقيادة المرنة تساعد علي نجاح أي مؤسسة وتعليم قيادة الأعمال تعليم قائم على الإبداع والابتكار، دون التقيد بنمطية معينة، كل ذلك يحتاج إلى قيادة داعمة لعملية تعليم قيادة الأعمال لكي تستغل الأفكار المبتكرة وتقوم برعاية تلك الأفكار حتى تقدم فيما بعد في صورة منتجات وخدمات تفيد المجتمع.

3. رأس المال الفكري:

يعد رأس المال الفكري داخل المؤسسة هو مصدر الابتكار وتعزيز مركزها التنافسي، لذلك أصبحت المؤسسات تسعى من أجل تحقيق النجاح في ظل البيئة المتغيرة لذا وجب عليها أن تستثمر في رأس المال الفكري بما يتيح لها امتلاك موارد بشرية يتمتعون بمهارات وقدرات تفوق منافسيها [32].

ويعنى رأس المال الفكري: المعرفة المترجمة [سواء كانت موثقة أم لا] للأفراد أو مضاعفة ناتج الأصول المادي أو في تحقيق الميزة التنافسية، كما يمكن استخدامها من أجل تعزيز قيمة أصول المؤسسة الأخرى [33].

تعد الموارد البشرية من أهم العوامل التي تساعد على نجاح أي مؤسسة، حيث يمثل الإنسان عنصراً حيوياً في تحقيق أهداف المؤسسة، كما يسهم الإبداع البشري في تكوين فرق عمل متعاونة مما يحسن من عمليات الإدارة، ولذلك الاهتمام بالموارد البشرية ضروري والعمل على استغلال القدرات والمهارات التي يتميز بها العاملون داخل المؤسسة والعمل على تنميته مما يساعد على تحقيق نجاح متميز بزيادة الأعمال.

4. تطوير الهيكل التنظيمي:

لتحسين أداء المؤسسة من الضروري تطوير الهيكل التنظيمي والإداري، وذلك من أجل تحسين أداء المؤسسة وتخفيف عبء المشاكل وخاصة في ظل التغيرات التي تحدث في البيئة التعليمية، وبناءً على ذلك نجد أن كثير من المؤسسات تتبنى الخطط الحديثة التي تساعد على التغيير وزيادة الفرصة في تحقيق مركز تنافسي [34].



وبالتالي يمكن تلخيص متطلبات تعليم ريادة الأعمال في البحث الحالي كالتالي:
يتطلب تعليم ريادة الأعمال بمؤسسات التعليم الفني نشر الثقافة الريادية، وتوافر قيادة ريادية تدعم ذلك النوع من التعليم وتتفهم طبيعته، والاعتماد على التطور التكنولوجي في ذلك التعليم لموجهة التغيرات والتطورات في المجتمع، وذلك بالتالي ينعكس على المجتمع، ويحتاج ذلك إلى قوانين وتشريعات مرنة تسمح بتعليم ريادة الأعمال القائم على الإبداع والابتكار دون التقيد بنمطية معينة، كما يحتاج ذلك إلى تطوير الهيكل التنظيمي بشكل يبعد عن البيروقراطية والتقليدية مما يساعد على إنتاج تعليم ريادي ناجح.

ثانياً: ريادة الأعمال بمؤسسات التعليم الثانوي الفني في السويد:

تمتلك السويد ثالث أعلى معدل توظيف في أوروبا بنسبة 75.6% من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15-64 عاماً في العمل، لكن السويديين كانوا أقل نشاطاً في العمل الحر مقارنة بمتوسط الاتحاد الأوروبي وذلك في عام 2016م حيث كانت النسبة 8.7% مقابل 14% للاتحاد الأوروبي، وقد تبنت السويد مؤخراً نهجاً رئيساً لسياسة ريادة الأعمال، حيث يتم تصميم السياسات والبرامج لجميع المواطنين، وقد اشتهرت السويد بدعمها لرواد الأعمال [35]

كما قدمت الحكومة السويدية "استراتيجية ريادة الأعمال في النظام المدرسي في عام 2009م، وتم شرح ريادة الأعمال كوسيلة لضمان تطوير الطلاب لمهارات تعاونية جيدة، وإلهامهم للتفكير النقدي والإبداعي، وأن الطلاب يتعلمون كيفية بدء وإدارة مشاريعهم الخاصة، وخلال عام 2012م أصدر الصندوق العالمي للطبيعة في السويد دراسة شاملة حول كيفية ربط ريادة الأعمال والتعليم من أجل التنمية المستدامة في المدارس الابتدائية السويدية والمدارس الثانوية العليا والتعليم العالي، ويوضح الصندوق العالمي للطبيعة في السويد أن التعليم هو الذي يمكن أن يجمع بين التعليم وريادة الأعمال وستنتج التنمية المستدامة في تزويد الطلاب بالأدوات اللازمة لدمج التنمية المستدامة في جميع مجالات حياتهم الأكاديمية والمهنية، وتم التوصل إلي أن هناك مبادرات عديدة للجمع بين ريادة الأعمال والتعليم من أجل التنمية المستدامة [36].

1. التعليم الثانوي الفني في السويد:

تسعى السويد إلى تطوير التعليم الثانوي الفني بها لما يقدمه من منافع متنوعة داخل المجتمع، وتتنوع برامج التعليم الثانوي الفني لتشمل الحرف اليدوية والمجالات الصحية والتكنولوجية والهندسية ومجالات البناء والتشييد وصناعة الملابس حتى مجال تصفيف الشعر، ويتنوع برامج التعليم الثانوي الفني بتنوع كم الخدمات التي يقدمها للمجتمع.

ويتكون نظام التعليم السويدي من تعليم إلزامي لمدة 10 سنوات، من سن 6 إلى 16 عاماً، كما هو منصوص عليه في قانون التعليم، ويتألف نظام التعليم والتدريب السويدي من [37]:

مدرسة الحضانة أو المدرسة التمهيديّة (Förskola)، والتي يتم تقديمها على أساس اختياري للأطفال من سن 1 إلى 5 سنوات. التعليم الابتدائي والإعدادي إلزامي، الذي يُقدم للأطفال من سن 6 إلى 16 سنة. كما يتم توفير التعليم الإلزامي أيضاً من خلال: المدارس السامية (sameskolar) للأطفال السكان الساميين الأصليين، المدارس الثانوية العليا، للطلاب الذين تتراوح أعمارهم عادة بين 16 و 20 عاماً ويشمل ذلك 18 برنامجاً وطنياً عادياً، ستة منها برامج إعدادية للتعليم العالي



و 12 برنامجًا مهنيًا، والتعليم العالي، الذي يشمل برامج التعليم والتدريب المهني العالي، بالإضافة إلى برامج البكالوريوس العام والماجستير وما بعد الماجستير والدكتوراه.

وبالتالي التعليم الثانوي الفني في السويد وهو تعليم مجاني، ولكي يتمكن الطلاب من التسجيل في أحد برامج التعليم الثانوي الفني يجب أن يحصلوا على درجات مرتفعة في المرحلة الإعدادية، أما الطلاب الذين لم يستطيعوا الحصول على درجات كافية تمكنهم من الالتحاق بالتعليم الفني فإنهم يلتحقون ببرامج تكميلية بعد المرحلة الإعدادية أو الثانوية الدنيا.

2. مفهوم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي الفني بالسويد:

تعرف ريادة الأعمال على أنها أنشطة يشارك فيها الفرد بنشاط ويكون له دور قيادي في تطوير الأفكار لمشروع جديد أو التحضير وتنفيذ أنشطة جديدة [38].

وكذلك تعني ريادة الأعمال وفقًا للبرلمان الأوربي إلى القدرة على تحويل الأفكار إلى أفعال، ويغطي الإبداع والابتكار والمخاطرة والقدرة على تخطيط وإدارة المشاريع من أجل تحقيق الأهداف المنشودة [39].

ويمكن تعريف ريادة الأعمال أن يقوم طالب التعليم الثانوي الفني بتحويل الأفكار إلى مشاريع قائمة بالفعل أو محاولة تطوير مشروع قائم بالفعل مما يخلق لها قيمة جديدة.

3- المناهج الدراسية الداعمة لريادة الأعمال بمؤسسات التعليم الثانوي الفني بالسويد:

تظهر ريادة الأعمال بشكل واضح من خلال المناهج الدراسية التي يتم تقديمها لطلاب التعليم الثانوي الفني بالسويد والتي من شأنها تعزز ريادة الأعمال وتساعد الطلاب على اكتساب المهارات والمعارف اللازمة من أجل تحفيز الطلاب على البدء في مشروعهم الخاصة وإيجاد قيمه حقيقيه لعلهم.

يحتوي المنهج الدراسي للتعليم الثانوي الفني منذ عام 1962م على مبادئ للتدريس وفق المبدأ التقدمي فيما يسمى بنموذج MAKIS. يرمز (M) إلى الدافع والنقطة المركزية هي البدء من مستوى نضج كل طالب: مقارنة مع سلم ريادة الأعمال وهرم ريادة الأعمال، و (A) تقف على النشاط الذي يتم فيه التعبير عن الاكتشاف والتجريب، ولكن أيضًا النشاط الذاتي، ومع ذلك يجب أن يتم النشاط الذاتي مع انقطاعات موزعة بالتساوي لتدبير تعزيز التعلم مثل إعداد التقارير والمراقبة والتصحيح والاعتراف والثناء والمكافأة: وتعكس هذه الأنشطة الجماعية المخططة التي يتم تنفيذها، ويرمز (K) إلى الملموس والمرئي حيث يجب أن تنتقل الحركة من التجربة الملموسة إلى النظرية، ويرمز (I) ألي التفرد ويتم تحقيق مشاركة الطلاب بشكل كامل، ويرمز (S) إلى التعاون والمجتمع، كما يوصف العمل الجماعي بأنه مهم لممارسة المواقف والعادات الاجتماعية [40]

وتوجد مناهج دراسية لكل أنواع المدارس، وتحدد الحكومة الأجزاء الأساسية من المناهج الدراسية بينما يتم تحديد الأجزاء الأخرى من قبل الوكالة الوطنية السويدية للتعليم، وقد تم إنشاء المناهج الدراسية للمدارس الإلزامية والمدارس الثانوية العليا بشكل محدد، حيث يصف المنهج القيم الأساسية والرسالة بالإضافة إلى الأهداف والمبادئ التوجيهية التي تنطبق على نوع المدرسة المشار إليه، كما يعد المنهج أحد الوثائق الوطنية الحاكمة للمدرسة، وتحدد مناهج الدورة المتطلبات



المعرفية لكل مادة دراسية، وتنتمي هذه أيضًا إلى مجموعة وثائق الإدارة الوطنية، وكذلك يتم تحديد منهج الدورة من قبل الوكالة الوطنية السويدية للتعليم، في حين أن التقسيم يكون بين موضوعين، أي الجداول الزمنية، يتم تحديدها من قبل البرلمان السويدي [41].

يوجد منهجان رئيسيان - يسيطران على تعليم ريادة الأعمال المنهج الضيق يسمى تعليم ريادة الأعمال، ويستند إلى منطق بدء الأعمال التجارية ويهدف إلى تطوير تلك الكفاءات التي يحتاجها الطلاب لبدء عمل تجاري جديد ويصبحوا رواد أعمال، ويوجد أيضًا منهج آخر يُعرف بالمنهج الأكثر تطبيقًا على نطاق واسع باسم تعليم المؤسسة، ويهدف إلى تطوير الكفاءات التي تعتبر "ريادية"، مثل الإبداع، والكفاءة الذاتية، والابتكار، واتخاذ المبادرات والاستباقية، وتحمل المخاطر، والمثابرة، يعد هذا النهج الأوسع الطلاب ليصبحوا رياديين بشكل عام [42].

وبناءً عليه فإن المناهج الدراسية التي تعزز ريادة الأعمال بالتعليم الثانوي الفني السويدي تختلف عن المناهج التقليدية التي تكون قائمه على المعلومات والمعارف أكثر من المهارات، أما المناهج الدراسية المقدمة من أجل تعزيز تعليم ريادة الأعمال تكون أكثر تركيزًا على المهارات التي يتم إكسابها للطلاب ومنها الإبداع والابتكار والاستباقية والمخاطرة والإدارة والتخطيط والتنظيم من أجل البدء في مشروعاتهم الخاصة المبتكرة التي لها قيمة اقتصادية حقيقية.

4- معلم ريادة الأعمال بمؤسسات التعليم الثانوي الفني بالسويد:

وجود منهج دراسي وطرق تدريس حديثه وبرامج تقدم وتعزز ريادة الأعمال بمرحلة التعليم الثانوي الفني، قد لا يكتمل عملها دون وجود معلم، فالمعلم موجه ومرشد للطلاب ولذلك يجب أن يتم إعداد معلم بشكل احترافي ويكون لديه من مهارات ريادة الأعمال اللازمة، وبما يكفي حتى يكسبها للطلاب، وذلك لضمان جوده التعليم الفني الداعم لرياده الاعمال بالسويد.

ويوجد فئتان من المعلمين والمدرسين في برامج التعليم والتدريب المهني: 1- المعلمين المهنيين، 2- مدرسين المواد العامة، وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك مدربون (مدربون تدريب عملي في أماكن العمل يدعمون ويراقبون تعلم الطلاب) يعتبرون مناسبين للمهمة من قبل صاحب العمل ولكن بدون أي مؤهل رسمي، وفي خريف عام 2011، تم إنشاء أربعة برامج مختلفة في مجال إعداد المعلمين، تم تصميم أحدها خصيصًا لمعلمي التعليم المهني، ويتضمن التعليم المهني للمعلمين جوهر منهجية التعليم، وخاصة المعرفة والمهارات التعليمية العامة، بالإضافة إلى التوجيه، وكان على معلمي المواد العامة في برامج التعليم والتدريب المهني تلبية نفس المتطلبات التي يفرضها معلمو البرامج الإعدادية للتعليم العالي، ووفقًا لقانون التعليم يتعين على المعلمين الخضوع لعملية اعتماد تجربها الوكالة الوطنية للتعليم [43].

كما ينص قانون التعليم (2010) على أن التطوير المهني المستمر للمعلمين يقع على عاتق مدير المدرسة ومؤسس المدرسة، دون تقديم معلومات محددة حول كيفية تنفيذ التطوير المهني المستمر. يتم تنظيم التطوير المهني المستمر من خلال اتفاقيات بين الشركاء الاجتماعيين، ويتحمل مدير المدرسة مسؤولية توزيع وقت وموارد التطوير المهني المستمر، وتقديم الوكالة الوطنية للتعليم مجموعة واسعة من دورات التطوير المهني المستمر للمعلمين والموظفين الآخرين. ويتم تقديم الكثير من البرامج لزيادة عدد معلمي التعليم والتدريب المهني الحاصلين على مؤهل مدرسي



رسمي، وكذلك في مهارات المواد الفنية أو تحسين التعلم القائم على العمل. يتم تقديم منحة الدولة لمعلمي التعليم والتدريب المهني الذين يتابعون تدريباً إضافياً في المادة الفنية التي يقومون بتدريسها [44].

وتعليم قيادة الأعمال ليس ظاهرة جديدة تماماً في التعليم السويدي، منذ عام 1980م كانت هناك أنشطة جارية في جميع أنحاء البلاد تم تنظيمها بالتعاون مع المنظمة المحايدة سياسياً Junior Achievement Sweden، التي تعمل على تمكين المعلمون في المدرسة الثانوية من الاعتماد على هذه المنظمة كمورد لتعليم الطلاب حول قيادة الأعمال من حيث كيفية بدء عمل تجاري خاص، وفي المجمل منذ عام 1980م شارك 360.000 طالب في مثل هذه الأنشطة. [45]

ويتم تسليط الضوء على أربع قدرات وكفاءات قيادية مركزية للمعلم حتى يتمكن من تعزيز منهج قيادة الأعمال الناجح وهي كالتالي [46]: التدريس: أهمية الحصول على معرفة بالموضوع والقدرة على تكييف التدريس إلى الطلاب احتياجاتهم، ليكونوا قادرين على نقل معرفتهم للطلاب. القيادة: القدرة على بناء علاقات مع الطلاب لبناء الثقة وجذب انتباههم. القيادة المهنية: يركز المعلم بشكل أساسي على تعلم الطلاب. الاحتراف: أن يدرك المعلم نقاط القوة والضعف لديه، وأهمية مراقبة المعلمين لدروس بعضهم البعض والتفكير في نقاط القوة والضعف لديهم لتطوير التدريس والقيادة الصفية.

وبناءً عليه من أجل ضمان جودة العملية التعليمية داخل مؤسسات التعليم الثانوي الفني بالسويد، يتم الاهتمام بالمعلم وتطوير مهاراته التي تساعد على تعزيز تعليم قيادة الأعمال بكفاءة وفاعلية، ولذلك تقوم الهيئات والمؤسسات الوطنية بأعداد الكثير من الدورات التدريبية التي تساعد على ذلك، وتكسبهم المهارات اللازمة لتنفيذ عملهم بنجاح مثل المهارات الشخصية ومهارات إدارة المشروعات ومهارات القيادة والاحتراف والتدريس وغيرها، ومن المؤسسات التي تقوم بتلك المهمة بالسويد الوكالة الوطنية للتعليم ومؤسسة (Junior Achievement Sweden).

5- برامج قيادة الأعمال بمؤسسات التعليم الثانوي الفني بالسويد:

يوجد بالتعليم الثانوي الفني السويدي الكثير من البرامج التي يتم تقديمها من قبل مختلف لمنظمات والمؤسسات وذلك من أجل دعم عملية قيادة الأعمال لطلاب التعليم الثانوي الفني، ومصممون هذه البرامج يهدفون إلى تكوين عقلية ريادية لدى الطلاب، وتكوين سلوكيات ريادية تساعد على انشاء مشاريع جديدة ذات قيمة اقتصادية.

5.1 برامج تعليم قيادة الأعمال - طلاب التعليم الثانوي (Entrepreneurship Education-Secondary Education Students (ESEE))

تهدف برامج تعليم قيادة الأعمال - طلاب التعليم الثانوي الفني إلي ملء العقليات والقدرات والوعي بريادة الأعمال كمفهوم، ومهارات المعرفة المالية الأساسية، ومجموعة من المهارات الاجتماعية والعاطفية مثل الثقة بالنفس، وموقع السيطرة، والقيادة، والإبداع، والميل إلى المخاطرة، والتحفيز، والمرونة، بالإضافة إلى قياس المعرفة واكتساب المهارات، كذلك تهدف إلى التوظيف والالتحاق بالتعليم ما بعد الثانوي، وهي أمثلة على الآثار غير المباشرة الإيجابية



المحتملة لتزويد الشباب بالمهارات المرغوبة. يشير هذا إلى أن أولئك الذين يصممون برامج تعليم ريادة الأعمال - طلاب التعليم الثانوي EESE يرون أن تنمية عقليات وقدرات ريادة الأعمال في سن مبكرة نسبياً ذات قيمة، سواء بلغت المشاركة في البرنامج ذروتها أم لا. [47]

5.2 مبادرة ريادة الأعمال بين الشباب (Ung företagsamhet och UF-enterprise(sommarlovsföretag

مبادرة ريادة الأعمال بين الشباب هي مبادرة مخصصة للشباب الذين يرغبون في اكتساب الخبرة من عالم الأعمال الحقيقي، بما في ذلك التعرف على دورة حياة الشركة، وكتابة خطة عمل، وتجربة إدارة المبيعات، وإعداد تقرير سنوي، ويستهدف البرنامج طلاب المرحلة الثانوية من سن 16 إلى 20 عامًا، بمساعدة المعلمين وممثلي الأعمال، يبدأ الطلاب شركاتهم الخاصة ويديرونها في سياق البرنامج. يتطلب البرنامج مستوى عالٍ من مشاركة المعلمين إلى جانب الحافز الكبير من الطلاب، ومن بين المشاركين، بدأ 24٪ من الطلاب لاحقًا شركاتهم الخاصة، كما تهدف مبادرة UF-enterprise إلى إعداد الطلاب خلال فترة البرنامج من أجل بدء مشروعاتهم الخاصة خلال المرحلة الثانوية الفنية واكتسابهم المعارف والمهارات التي تجعلهم قادرين على انشاء مشاريع صغيرة، وقادرين على إدارتها ومعرفة دورة حياتها وإدارة المبيعات على أرض الواقع [48].

5.3 مسابقة اكتشف (FINN UP):

اكتشف (FINN UP) هي مسابقة سويدية تقليدية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و15 عامًا، وفيها يقوم الطلاب بتحديد مشكلة في حياتهم اليومية ثم يحاولون حلها باختراع، من خلال القيام بذلك، يتعرفون على المجتمع والتكنولوجيا وعن أنفسهم، والهدف من هذه المسابقة هو زيادة الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا بين الشباب، ويتم تمويل Finn Up من قبل الحكومة السويدية، المسابقة مفتوحة لكل من الاختراعات التقنية المتقدمة أيضًا. كحلول بسيطة وذكية للمشاكل اليومية يتم تطبيق مجموعة من الأساليب التربوية العصف الذهني والتصميم والتنفيذ، يمكن للطلاب العمل في مجموعات أو بشكل فردي [49].

يتضح من عرض البرامج السابقة أنه يتم تقديم تلك البرامج كنوع من أنواع الدعم لمرحلة التعليم الثانوي الفني، من أجل تنمية قدرات ومهارات الطلاب لكي يكونوا رواد أعمال ناجحين، واعطائهم احساس أنهم يعملون ويعيشون بالواقع وليس مجرد معلومات ومعارف لا تتماشى مع الواقع الحالي، ولإعدادهم لكي يكونوا على استعداد للدخول إلى سوق العمل ايجاد فرص عمل لهم بل وانشاء مشاريعهم الخاصة وكيفية إدارتها بنجاح.

6. القوي والعوامل الثقافية المؤثرة على ريادة الأعمال بالتعليم الثانوي الفني السويدي:

هناك الكثير من القوى والعوامل الثقافية المؤثرة بشكل أو بآخر في ريادة الأعمال بالتعليم الثانوي الفني بالسويد، وذلك لأن التعليم الثانوي الفني وريادة الأعمال هو نتاج طبيعي لتفاعل تلك القوى ومن أهم المؤثرات التي سوف تهتم البحث بإلقاء الضوء عليها المؤثرات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية وهي كما يلي:

6-العامل الجغرافي:



تقع السويد في شمال أوروبا، في الجزء الشرقي من شبه الجزيرة الاسكندنافية، تحده البلاد النرويج من الغرب، وقطعة أصغر من فنلندا في الشمال الشرقي، وللبلاد أيضًا حدود بحرية مع الدنمارك في الجنوب الغربي، ومعظم فنلندا في الشرق، وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا في الجنوب الشرقي، وبولندا وألمانيا وكذلك روسيا في الجنوب، وتشكل السويد جزءاً من المنطقة الجغرافية لشمال أوروبا [50].

تعد السويد ثالث أكبر دولة من حيث المساحة، ومع ذلك تمتلك أقل كثافة سكانية بالاتحاد الأوروبي 24.4 شخصًا لكل كيلومتر مربع، مع 67٪ من مساحة أراضيها مغطاة بالغابات، كما تعد السويد واحدة من أكثر الدول خضرة في بلدان الاتحاد الأوروبي، تتمتع السويد بأعلى حصة من الطاقة المتجددة في الاتحاد الأوروبي [51].

كما يتمتع السكان السويديون بمعدل إيجابي للتغير الطبيعي (معدل المواليد ناقص معدل الوفيات) في عام 2000، بلغ معدل الوفيات 93461 واختلف في السنوات التالية بشكل طفيف فقط حتى عام 2020، عندما وصل إلى ذروته عند 98124 حالة وفاة بسبب جائحة كوفيد-19. لكن في العام التالي، انخفض العدد مرة أخرى إلى 91.958. كما تباين معدل المواليد على مر السنين، على الرغم من وجود ميل واضح إلى الزيادة الإجمالية؛ مقارنة بعام 2010، انخفض معدل المواليد بنسبة 21% في عام 2021. وأدت هذه التطورات إلى زيادة إجمالية في عدد السكان بمقدار 1.5 مليون شخص في الفترة من 2010 إلى 2020، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 16% من سكان السويد [52].

ونظرًا لتعدد المصادر الطبيعية بالسويد وزيادة عدد السكان حيث أنها الدولة الثالثة في عدد السكان على مستوى الاتحاد الأوروبي، لا بد من توجيه التعليم الثانوي الفني من خلال ريادة الأعمال للاستفادة من تلك الموارد الطبيعية لرفعة المجتمع واقتصاده.

2.6 العامل الاقتصادي:

تحتل السويد المرتبة الثامنة بين الدول الأكثر قدرة على المنافسة في العالم، من بين 140 [53]، وهي أيضًا رابع أكثر الاقتصادات الأوروبية تنافسية، وواحدًا من أفضل الاقتصادات أداءً في العالم. كما تشتهر السويد بمناخ الأعمال الممتاز، والقدرة التنافسية العالمية، والقدرات اللغوية المتنوعة، ودافع الابتكار [54].

وفي القرن التاسع عشر، بدأت السويد في التطور من دولة زراعية إلى دولة صناعية. خلال الحربين العالميتين، أعلنت السويد حيادها وظل الدمار المادي عند مستوى منخفض. خلال هذه الفترة، استفادت البلاد من الطلب الدولي المرتفع على المواد الخام والمواد الغذائية دون مواجهة المنافسة الدولية في أنشطة التصدير. ارتفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد في السويد بشكل عام من 33960 يورو في عام 2000 إلى 44820 يورو في عام 2021، وهي أعلى قيمة على الإطلاق ورابع أعلى قيمة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 27 دولة واليوم تعتبر السويد واحدة من أكثر الاقتصادات تنافسية في العالم [55].

والسياسات المبتكرة وريادة الأعمال هي المسؤوليات الرئيسية لوزارة المشاريع والابتكار السويدية، الهدف العام لهذه الوزارة هو تعزيز وتقوية القدرة التنافسية السويدية وبناء الفرص



لمزيد من فرص العمل في الشركات النامية. وفقاً لمسح ممارسة أنشطة الأعمال الذي أجراه البنك الدولي (2020)، تحتل البلاد المرتبة العاشرة من بين 190 اقتصاداً، وتعتبر الشركات الشابة أكثر بروزاً في قطاع الأعمال السويدي، ومع ذلك في العقد الماضي، يمكن تمييز نشاط ريادة الأعمال السويدي الفاتر للشركات الناشئة، ومعدلات تدمير الوظائف بالنسبة للشركات الشابة آخذة في الازدياد مما يعني ضمناً انخفاضاً في حصة التوظيف بالنسبة للشركات الأصغر سناً، وعلاوة على ذلك، فإن معظم خلق الوظائف من قبل الشركات الشابة يحدث في قطاع الخدمات الآخذ في التوسع. تراجع نشاط ريادة الأعمال في السويد خلال العقدين الماضيين؛ أحد التفسيرات الحيوية هو الإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها في السويد والتي خففت من الكثير من العقبات أمام ريادة الأعمال [56].

نظراً لاقتصاد السويد القادر على التنافسية حيث أنها تحتل المركز الثامن عالمياً، والرابع على مستوى الاتحاد الأوروبي في القدرة التنافسية للاقتصاد، وكذلك تحول الدولة من دولة زراعية إلى دولة صناعية كل ذلك ساعد على بروز أهمية ريادة الأعمال بمراحل التعليم عامة والتعليم الثانوي الفني خاصة.

6.3 العامل الاجتماعي:

يبلغ عدد سكان السويد حوالي تسعة ملايين نسمة، وهي من الدول التي توصف بأنها دولة الرفاهية، حيث أنها من الدول التي تعتمد في تمويل الخدمات الاجتماعية بشكل كبير على الضرائب، كما أنها تقوم بتمويل المدارس المستقلة والتعليم العالي أيضاً، والفكرة الرئيسية لكون السويد دولة الرفاهية هو أن المواطنون يتمتعون بالمساواة في الوصول إلى مجموعة من الحقوق الأساسية، مما يؤدي ذلك إلى حدوث اندماج بين فئات الشعب السويدي، وذلك لأن المساواة تجعل الفرد داخل المجتمع ينظر لنفسه نظرة تقدير، وكذلك ينظر إليه الآخرون نظرة تقدير واحترام كمواطن كامل وشرعي [57].

يوجد في السويد أقليات وطنية معترف بها رسمياً وهي اليهود والغجر، والفنلنديون السويديون، وقد وحدت هذه الجماعات في السويد لفترة طويلة ولها انتماءاتها الدينية أو اللغوية أو الثقافية الخاصة، فضلاً عن الاهتمام الشديد في الحفاظ على هويتهم [58].

السويد هي بلد تتبنى فيه جميع الأحزاب السياسية في البرلمان من اليسار إلى اليمين نموذج الرفاهية الذي تسمح فيه الضرائب المرتفعة نسبياً للقطاع العام توفير الرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي لجميع المواطنين بالنسبة للكثيرين، كما أصبح نظام الرعاية الاجتماعية السويدي مرادفاً للقطاع العام الذي تحركه الحكومة، ومع ذلك فإن المسؤولية الاجتماعية والمجتمعية للسكان السويديين تتوسع إلى ما هو أبعد من القطاع العام في نواح كثيرة في السويد، ويشير مصطلح الاقتصاد الاجتماعي استناداً إلى مصطلح الاتحاد الأوروبي (EU) عام 1989م، ولكن أعيد تعريفه من قبل الحكومة السويدية للاستخدام الداخلي في عام 1998م، إلى الجمعيات التعاونية التي تقوم بأنشطة القطاع العام ولكن لا تعتبر قطاعاً عاماً، يمولها الجمهور ولكنها ليست "مملوكة" للحكومة [59].



وتعتبر السويد من أكثر الدول الصناعية حداثة وتقدمية في العالم؛ حيث لديها شركات ناجحة متعددة مثل اريكسون وفولفو وايبيا، كما أن السويد دولة رائدة في مجال التكنولوجيا والطب والهندسة وتكنولوجيا البيئة والتكنولوجيا الحيوية كما أن المجتمع السويدي هو مجتمع ليبرالي، ويتحدث معظم السويديين اللغة الانجليزية بشكل متقن، كما أن السكان السويديين جميعًا يتلقون واحداً من أعلى مستويات التعليم في العالم، فالسويد تخصص نسبة عالية من الناتج القومي الإجمالي في التعليم والبحوث وذلك مقارنة بالبلاد الأخرى وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في التعليم، وعدد السكان 9.3 مليون نسمة، ومتوسط العمر المتوقع للرجال 79 سنة وللنساء 83 سنة، وبالنسبة للطبيعة في السويد 53% من السويد غابات و 9 بحيرات وانهار اللغة السائدة في السويد هي اللغة السويدية، الصادرات الرئيسية للسويد هي المعدات الكهربائية والاتصالات، الآلات، سيارات الركاب الورق الأدوية الحديد والفولاذ، السويد لها عضوية في مجلس أوروبا Council of Europe والاتحاد الأوروبي European Union، الأمم المتحدة United Nations، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي INTERNATIONAL MONETARY FUND، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا Organization for Security and Co-operation in Europe، منظمة التجارة العالمية World Trade Organization، المجلس الاسكندنافي Scandinavia council، مجلس ولايات بحر البلطيق Council of the Baltic Sea States [60].

بشكل عام، يُنظر إلى زيادة الأعمال بشكل إيجابي في الثقافة السويدية وتقدر كمساهمة مهمة في المجتمع والاقتصاد، ومع ذلك تركز الجهود الترويجية على زيادة الأعمال التي تخفف من الابتكار والنمو والتكنولوجيا الفائقة، والتي تميل إلى تهميش فوائد الأنواع الأخرى من زيادة الأعمال، وظهرت الآثار الإيجابية للانتباه إلى المجموعات غير المرئية في السابق على مدى العقدين الماضيين عندما تم تعزيز ودعم زيادة الأعمال النسائية بشكل كبير، وكان هناك الكثير من الحملات الإعلامية والفعاليات والشبكات للترويج لزيادة الأعمال كخيار مهني قابل للتطبيق وقيم، وشمل ذلك برنامج سفيرات النساء The Women's Ambassadors Programme الذي سعى إلى إلهام النساء ليصبحن رجال الأعمال، ومع ذلك الآن بعد أن اتخذت سياسة زيادة الأعمال الوطنية هناك عدد أقل من الأنشطة التي تقوم بها الحكومة الوطنية لتعزيز زيادة الأعمال [61].

ساعدت المؤثرات الاجتماعية المختلفة بالسويد منها عدد السكان وأنها دولة ذات رفاهية اجتماعية ويتمتعون بالمساواة حتى في التعليم بمختلف مراحلها مما ساعد على ظهور زيادة الأعمال بالتعليم الفني والذي يحتل مكانة متساوية مع التعليم الأكاديمي .

4.6 العامل السياسي:

تعد السويد دولة ملكية دستورية ديمقراطية برلمانية، ورئيس الوزراء هو رئيس الحكومة التي تمارس السلطة التنفيذية، والملك هو رأس الدولة، العملة الرسمية للدولة اليورو، وهي إحدى دول الاتحاد الأوروبي، والسلطة التشريعية فيها تمثل مجلس واحد هو البرلمان [62] والسلطة السياسية على الدولة السويدية تقع على عاتق الحكومة المسؤولة أمام البرلمان (الريكسداغ Sveriges riksdag) المنتخب، بقيادة رئيس الحكومة، رئيس الوزراء، ويتمتع



البرلمان (الريكسداغ) بالسلطة المطلقة على كل من القوانين والضرائب بالإضافة إلى الحكومة وإدارة الدولة، ومهمة الدولة السويدية هي سن القوانين، والضرائب، والحكم والتنفيذ، والحكم، والمتابعة والمراجعة، ويتم تقاسم السلطة السياسية بين الاتحاد الأوروبي والدولة والبلديات والمناطق، وتتمتع البلديات والمناطق بالحكم الذاتي وتحكمها مجالس سياسية لصنع القرار يتم تعيينها من خلال الانتخابات العامة وتمثل السكان المحليين. تدير البلديات والمناطق القضايا المحلية أو الإقليمية بقدر كبير من حرية العمل، ولكنها تخضع في الوقت نفسه للمهام الوطنية ولوائح الدولة. منذ عام 1995، كانت السويد عضواً في الاتحاد الأوروبي، وتجرى الانتخابات العامة لبرلمان الاتحاد الأوروبي كل خمس سنوات، والحكومة السويدية ممثلة أيضاً في مجلس الوزراء. يتم تحديد سياسة السويد تجاه الاتحاد الأوروبي في لجنة الاتحاد الأوروبي التابعة للريكسداغ، ورئيس وزراء السويد ممثل في المجلس الأوروبي [63].

ووفقاً للنظام السياسي السويدي يتم تنظيم التعليم السويدي على ثلاثة مستويات: الوطني والإقليمي والمحلي، وبما أن السويد عضو في الاتحاد الأوروبي، فإن أنشطة الاتحاد الأوروبي وتحقيقاته تؤثر أيضاً على التعليم، كما أن وزارة التعليم والبحث السويدية Ministry of Education and Research هي المسؤولة عن سياسة الحكومة السويدية في مجال التعليم والبحث والشباب ولكل وزارة جهاز عام مرتبط بالسلطات العامة، وفي حالة وزارة التعليم والبحث، فإن مجال مسؤوليتها يشمل الوكالة الوطنية للتعليم ومعاهد التعليم العالي، أي الجامعات والكليات الجامعية وغيرها من المؤسسات المماثلة. وتتولى هذه السلطات تنفيذ الأنشطة التي تحدها الوزارة الوكالة الوطنية للتعليم The Swedish National Agency for Education هي السلطة الإدارية المركزية لنظام المدارس العامة، ومرحلة ما قبل المدرسة والتعليم المنظم من المستوى الابتدائي إلى تعليم الكبار (64) وتتمثل مهمة الوكالة في ضمان حصول جميع الأطفال والتلاميذ على تعليم متساو وعالي الجودة في بيئة آمنة. ويقومون بإعداد اللوائح والاختبارات الوطنية، وهم مسؤولون عن نشر البحوث المدرسية وتنظيم برامج التطوير والتدريب أثناء الخدمة لتحفيز بعض الأساليب والأنشطة، كما يقومون أيضاً بتوزيع بعض التمويل التنموي. يمكن ترتيب التعليم على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. ومع ذلك، فمن الناحية العملية، تم نقل معظم المسؤولية عن التعليم في كثير من النواحي إلى السلطات المحلية أو البلديات. يوجد في السويد حوالي 290 بلدية. وتشمل مسؤولياتهم الأساسية التعليم والخدمات الاجتماعية ورعاية المسنين. ويحكم البلديات سياسيون منتخبون علناً. لدى معظم البلديات مدير ما لكل من الأنشطة التعليمية والمشاريع. وحتى لو كان هناك ما يقرب من 600 مقدم خدمة مستقل، فإن مقدمي الخدمات التعليمية الرئيسيين في السويد هم كيانات عامة [65].

نظراً للمؤثرات السياسية بالسويد يظهر لامركزية إدارة ريادة الأعمال بمؤسسات التعليم الثانوي الفني السويدية؛ حيث إن البلديات مسؤولة عن التعليم بها وتتمتع بقدر كبير من الحرية في العمل، وبما أن السويد عضو في الاتحاد الأوروبي فهي تتبع سياساته الخاصة بريادة الأعمال بالتعليم عامةً والتعليم الثانوي خاصةً.



ثالثاً: الجهود المصرية المبدولة لتطوير ريادة الأعمال بالتعليم الثانوي الفني:

يعد التعليم الثانوي الفني من العوامل الأساسية في التنمية الاقتصادية بمصر، وموقع مصر الجغرافي والمساحات الزراعية بها، وعدد السكان وازدياد نسب البطالة بين السكان مع تزايد أعداد السكان، كل ذلك يعطي أهمية للتعليم الثانوي الفني لتخريجه طلاب قادرين على إنشاء مشاريعهم الخاصة بما يسهم في التنمية الاقتصادية.

كما يعد التعليم الثانوي الفني في مصر من الروافد الرئيسية التي تساعد على تحقيق برامج التنمية الشاملة، بل هو يعد قاطرة التنمية، ودعامة مهمة من دعائم المنظومة التعليمية، وذلك لأنه يهدف بمختلف أنواعه إلى إعداد القوي العاملة الماهرة والمدرّبة اللازمة من أجل خدمة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، بما ينصب مباشرة في سوق العمل [66].

ولذلك تولي مصر التعليم الثانوي الفني اهتماماً خاصاً في ضوء التوجهات المعاصرة الوطنية والتنموية، وذلك من خلال رؤية مصر 2030 والتي تتضمن التوجه نحو تعزيز وتعميق العلاقة بين التعليم وسوق العمل وكذلك الانفتاح نحو استثمار الطاقات البشرية بالمؤسسات التعليمية [67].

1. التعليم الثانوي الفني في مصر:

يشمل التعليم الثانوي الفني المصري الكثير من البرامج التي تخدم المجالات المتنوعة بمصر، فيوجد تعليم ثانوي فني صناعي وزراعي وتجاري وفندقي وغيرها من المجالات الخدمية، ويوجد نوعين من التعليم الثانوي الفني، تعليم ثانوي فني ثلاث سنوات وتعليم ثانوي فني متقدم خمس سنوات.

ويعد التعليم الفني في مصر من الجسور الرئيسية الذي تساعد على تحقيق التنمية الشاملة، وذلك باعتباره من الركائز الأساسية للاقتصاد، كما يعد من الدعائم الرئيسية لمنظومة التعليم، ويضم التعليم الثانوي الفني بمصر أنواع متعددة وهي: (التجاري والفندقي والزراعي والصناعي)، لذلك فالتعليم الفني من وظائفه المهمة إعداد القوي العاملة الماهرة والتي تقوم على خدمة خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدولة [68].

وينص الدستور المصري في المادة 20 " تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره والتوسع في أنواعه كافة، وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل" [69].

كما تنطلق فلسفة التعليم الفني على أساس ديمقراطية التعليم، وأن التعليم الفني حق لكل مواطن، وهو تعليم مجاني وكل طالب يتم توجيهه للتخصص والمجال الذي يناسب قدراته وامكانياته واستعداداته وذلك ليتمكن من الإبداع والتطوير المستمر لذاته ومجتمعه [70].

2. أهداف التعليم الثانوي الفني:

وفقاً لقانون التعليم رقم 139 لسنة 1981 في مادته (30) " يهدف التعليم الثانوي الفني إلى إداد فئة " الفني" في مجالات الصناعة، والزراعة، والتجارة، والخدمات، وتنمية الملكات الفنية لدى الدارسين" [71].

كما في المادة 38 من قانون التعليم رقم 139 لسنة 1981 المعدل بقانون رقم (233) لسنة 1988 في مادته (38) نص على " تهدف المدارس الفنية إلى إعداد فنتي " الفني الأول " و"



المدرّب " في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة الإدارة والخدمات. ويتم القبول في هذه المدارس من الحاصلين على شهادة إتمام البحث بمرحلة التعليم الأساسي ووفقاً للشروط التي يصدر بها قرار من وزير التعليم" [72].

كما تم تحديد أهداف التعليم الثانوي الفني في الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014-2030 بأن الهدف العام للتعليم الثانوي الفني هو إعداد فني ماهر يكون قادر على المنافسة بالأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، وكذلك يشارك بإيجابية في تقدم ورقي الوطن، كما يسعى التعليم الثانوي الفني بمختلف أنواعه إلى إعداد القوي العاملة الماهرة اللازمة من أجل خدمة التنمية الاقتصادية، والاجتماعية بالدولة، بما يعود بالنفع على سوق العمل. كما تهدف منظومة التعليم الفني إلى تنمية القدرات الفنية لدى المتعلمين في المجالات الصناعية والزراعية والتجارية، والإدارة والخدمات السياحية، وذلك بشكل يتماشى مع توجه الدولة [73].

وبذلك فالتعليم الثانوي الفني من أهدافه ان يتم إعداد الفنيين والمدرّبين، وذلك بشكل يسمح بإعداد فني ماهر قادر على المنافسة المحلية بل والعالمية، وأن يكون مخرجات التعليم الثانوي الفني متوافقاً مع احتياجات سوق العمل، والارتقاء بمستوي العلم المهني والأخلاقي بما يهتم في تطوير التعليم الثانوي الفني، وذلك وفقاً لرؤية مصر 2030.

3. الجهود المصرية لتطوير ريادة الأعمال بالتعليم الثانوي الفني:

تبذل القيادات التعليمية المصرية جهود كثيرة من أجل تطوير التعليم الثانوي الفني وريادة الأعمال، بداية من التشريعات التي يتم إصدارها من أجل تطوير التعليم الثانوي الفني، وكل ما تبذله القيادات من أجل تطوير المناهج الدراسية لتواكب تغيرات العصر، ودمج ريادة الأعمال بالتعليم الثانوي الفني من أجل تقليل نسب البطالة من خلال تخريج رواد أعمال قادرين على إنشاء مشاريعهم الخاصة وفقاً للإمكانيات المتاحة.

لا توجد رؤية أو سياسة اقتصادية أو مجتمعية واضحة بمصر لوضع استراتيجية من أجل إدراج ريادة الأعمال بالتعليم بمختلف مستوياته ومرحلة وخاصة التعليم الثانوي الفني، ولكن سعت الحكومة المصرية نحو تطبيق ريادة الأعمال بمدارس التعليم الثانوي الفني من خلال الكثير من المبادرات منها نظام التعليم المزدوج (مبارك كول)، برنامج إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني، وإطلاق الاستراتيجية القومية من أجل اصلاح منظومة التعليم الفني والتدريب الفني في مصر (2012-2017)، وكذلك العمل على إدخال مواد اختيارية مثل التوجيه والإرشاد الوظيفي وريادة الأعمال، وتبني منظومة للارتقاء بالتعليم الفني قبل الجامعي بمصر في ضوء رؤية مصر 2030 [74].

فوقعت وزارة التربية والتعليم الفني مذكرة تفاهم مع الاتحاد النوعي للمستثمرين عام 2005م وذلك من أجل التعاون في مجال نظام التعليم والتدريب المهني وذلك تحت مسمى برنامج التعليم المزدوج (مبارك كول سابقاً)، وبمقتضى هذه المذكرة تم الاتفاق على إحداث تطوير وذلك من خلال التوسع في مدارس التعليم المزدوج بالثانوية الفنية في مصر، وذلك يكون بالتوازي مع مجال تحديد المواصفات المطلوبة للمهن المتنوعة طبقاً لاحتياجات سوق العم، ولتنفيذ ذلك تم تشكيل لجنة



من أجل تيسير التعاون بين الاتحاد النوعي للمستثمرين ووزارة التربية والتعليم الفني بهدف إدارة ومراقبة والإشراف على عملية تطوير ونشر النظام التعليمي المزدوج في مصر [75].

والتعليم المزدوج هو نظام تعليمي يتميز بالمزج بين تلقي الطلاب المعلومات الأكاديمية وبين التطبيقات العملية داخل المدرسة وذلك ضمن معايير وظيفية ومهنية محكمة ويكون التدريب في مواقع العمل بالمؤسسات والشركات، وهو يهدف إلى تحسين مخرجات التعليم الفني والمهني من أجل ضمان إتقان الطلاب للمهارات الوظيفية والمهنية الأساسية التي يحتاجها سوق العمل، وكذلك الكفايات الأكاديمية التي تتطلبها مؤسسات التعليم العالي [76].

وفي عام 2014 تم وضع الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014-2023 بما في ذلك التعليم الثانوي الفني وقدمت الكثير من الأهداف والسياسات التي سوف يتم تنفيذها من أجل تطوير التعليم الثانوي الفني بمصر ومنها تطوير المناهج الدراسية في ضوء المهن ومتطلبات سوق العمل، تقديم مرر دراسي في اقتصاديات وآليات إنشاء وتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، إعداد منهج لمن يرغب من خريجين التعليم الثانوي الفني من إعداد لسوق العمل، وكذلك إنشاء مراكز للإبداع والابتكار والفنون، عميم إنشاء وحدات التوظيف والتدريب والجودة المدرسية التابعة لبرنامج دعم التنافسية المصرية [77].

ونظام التعليم الثانوي الفني الحديث يحاول تخريج طلاب لديهم مهارات وقدرات تواكب احتياجات سوق العمل، ولديهم مهارات فنية عالية وقادرين على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، ولذلك تم إدخال نظام حديث للتعليم الفني وهو التعليم الفني 2.0 وهو برنامج مبتكر يتمحور حول تحقيق الأهداف الاستراتيجية مثل التركيز على الجودة وذلك يكون من خلال هيئات الاعتماد الدولية، وكذلك التوسع في نظام الجدارات بمدارس التعليم الثانوي الفني، والحفاظ على معادلة متوازنة بين التعلم القائم على العمل والتعلم الصفي من أجل تخريج طلاب تنافسيين ذوي شخصيات متوازنة، بالإضافة إلى إشراك الهيئات والمؤسسات الصناعية من أجل ضمان تلبية نظام المدارس لاحتياجات سوق العمل المحلي والعالمي [78].

كما تتبنى الإستراتيجية الصناعية لوزارة التجارة والصناعة 2016-2020 الركائز الأساسية لرؤية مصر 2030، وفي فصل التعليم والتدريب الفني والمهني، هناك 7 أهداف رئيسية في الأهداف الرئيسية تشمل 7 من مكونات التعليم والتدريب الفني والمهني وهي: (1) ترخيص التعليم والتدريب الفني والمهني، (2) تطوير الإطار الوطني المصري لمؤهلات التعليم والتدريب الفني والمهني (3) تفعيل معلومات سوق العمل المتكاملة والفعالة (4) تحسين التصورات الاجتماعية للتعليم والتدريب المهني والتقني، (5) المدرسة النموذجية، (6) تنمية مهارات المعلمين والمدربين (7) تعزيز الجودة تعليمات التعليم والتدريب المهني والتقني (8) تعزيز شراكات القطاع الخاص في إصلاح التعليم والتدريب المهني والتقني. ومن الجدير بالذكر أن هذه المكونات تكاد تكون متوافقة مع التعليم الفني 2.0 لوزارة التربية والتعليم الفني. [79].

وكذلك تسعى مصر للارتقاء بالتعليم الثانوي الفني في ضوء رؤية مصر 2030 وذلك من خلال توفير مدارس تعليم فني تعليمًا يتصف بالجودة المرتفعة على مستوى المعلم والمناهج والأنشطة التدريبية، وأن يساير التعليم الثانوي الفني المعايير العالمية، مما يزيد من تنافسية التعليم



الفني في مصر، ويمكن تحديد الأهداف الاستراتيجية الرئيسة وما لها من أهداف فرعية يتم تحقيقها حتى عام 2030 ما يلي [80]

• **تحسين جودة التعليم الفني بما يتوافق مع النظم العالمية ويشمل ذلك:**

تعزيز قدرات المتعلمين وذلك من أجل فهم المبادئ العلمية والتطبيقية والتقنية المستخدمة في مجالات العمل والإنتاج المختلفة، وإتقان المتعلم للمهارات والمتطلبات اللازمة من أجل مواكبة سوق العمل، وكذلك التنمية المهنية المستدامة والشاملة لمعلمي التعليم الفني، وتطوير منظومة تعليم فني متكاملة وفقاً لاحتياجات التنمية وسوق العمل، بالإضافة إلى تعميق فهم الطلاب بالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية والتشريعات السائدة في مجالات العمل.

• **توفير التعليم المناسب لجميع الطلاب دون تمييز:**

تحسين النظرة المجتمعية للتعليم الفني، وتوفير الدارس الجاذبة بالتعليم الفني، وجود مؤسسات تعليمية مرتبطة بالصناعات الاستراتيجية المهمة بمصر، والانسجام مع مبدأ التعليم المستمر والتربية المستدامة.

• **تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم الفني من خلال:**

وجود مناهج متطورة متوافقة مع المناهج المعترف بها دولياً، وتفعيل العلاقة الديناميكية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وكذلك مواكبة عدد الورش الحديثة بالمدارس الفنية مع المناهج المتطورة الحديثة.

وبذلك فالقيادات المصرية تبذل الكثير من الجهود من أجل تطوير التعليم الثانوي الفني، فتم تطبيق نظام التعليم المزدوج والذي بدوره يقوم على دمج التعليم النظري والمهارات والعمل اليدوي، بما يعمل على تطوير ريادة الأعمال ودمجه بالمناهج الدراسية، كما تم وضع الاستراتيجية 2014-2023 والتي تهدف إلى تطوير التعليم بكافه مستوياته ومنها التعليم الثانوي الفني، كما تم وضع نظام التعليم الثانوي الفني 2.0 والذي يهدف إلى رفع جودة التعليم الثانوي الفني، والعمل على إنشاء هيئة ضمان جودة التعليم الثانوي الفني بمصر، ويتضح من ذلك محاولة القيادات المصرية لوضع خطط تساعد على تطوير التعليم الثانوي الفني

4- **المناهج الدراسية الداعمة لتعليم ريادة الأعمال بالتعليم الثانوي الفني بمصر:**

كان التوجه خلال العامين الماضيين نحو تطوير مناهج التعليم الثانوي الفني بمصر وذلك من خلال تطوير مناهجه، بحيث لا يكون المنهج عبارة عن تذكر معلومات بل يكون هناك تنمية مهارات وقدرات الطلاب بما يتوافق مع سوق العمل، ونتيجة لذلك تم الاعتماد على المنهج القائم على الجدارات وهو منهج يركز على ما يتوقع من المتعلمين القيام به بدلاً من التركيز بشكل رئيس على ما يتوقع منهم معرفته، وبذلك يؤكد على أهمية تنمية المهارات والمعارف والجوانب الوجدانية وتطبيقها في حياتهم العملية، كما يستهدف ذلك المنهج جعل الطلاب أكثر جدارة وذلك من خلال تنمية مهاراتهم واتجاهاتهم وسلوكهم ومهاراتهم اللازمة من أجل أن يقوموا بمهامهم بكفاءة وفاعلية بعد تخرجهم [81].



وقد أكد القطاع الفني بوزارة التربية والتعليم الفني أن من الضروري التوجه نحو التعليم القائم على الجدارات وذلك لضعف جدوي التعليم التقليدي للمناهج الحالية، حيث أنها لا تهتم بالأداء والدوافع، وذلك على نقيض المناهج المرتبطة القائمة على الجدارات بارتباطها بسوق العمل، والتي تراعي المعايير المهنية التي يتم تحديدها أولاً، ويتم تدريس المحتوى بشكل متكامل، بحيث يشمل المعارف والمهارات والسلوكيات المهنية، ويتم إلغاء الموضوعات التي ترتبط بالمهنة، وكذلك ارتباط آلية التقويم بالأداء والمهارات لدى الطلاب، ويتم الاعتماد على الأدلة وملف الإنجاز، وتم بالفعل تطوير 36 برنامجاً دراسياً وفقاً لنظام الجدارات في كل أنواع التعليم الفني [82].

ويحقق ذلك النوع من المناهج الكثير من الفوائد منها: توطيد لعلاقة بين التعليم والعمل بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، كما يساعد في زيادة دافعية لطلاب وتشجيعهم على المشاركة الفعالة بالعملية التعليمية، ويؤهل الطلاب لمجال العمل والحياة بشكل عام لأنه يبني علي نوعين من الجدارات وهي الجدارات العامة أو العابرة للتخصصات والجدارات الفنية المتخصصة، بالإضافة إلي الربط بين المعارف والمهارات والجوانب الوجدانية، كما يساعد الطلاب والمعلمين وأصحاب الأعمال ومتخذي القرار على معرفة المهارات والمعارف والسلوكيات الواجب توافرها في لدى الطلاب بالتخصصات المختلفة بالتعليم الثانوي الفني بعد التخرج [83].

وبذلك يتضح أن المناهج الحالية بالتعليم الثانوي الفني أصبحت قليلة الجودة والمنفعة، ولذلك تحتاج المناهج الدراسية الحالية إلى تطوير والتوجه نحو المناهج القائمة على الجدارات والمهارات، كما أن هذا النوع من المناهج يساعد على ربط التعليم بالعمل والوفاء باحتياجات سوق العمل من المهارات الفنية المطلوبة

5. معلم قيادة الأعمال بالتعليم الثانوي الفني بمصر:

يتم تصنيف نظم إعداد المعلم من حيث البناء الأكاديمي إلى نوعين النظام التكاملي والنظام التتابعي، ومصر تتبع النوعين التكاملي والتتابعي في إعداد معلمي التعليم الثانوي الفني كالتالي [84]:

أ- **النظام التكاملي:** ويقصد به ذلك النظام الذي تتكامل فيه المقررات التخصصية مع الإعداد المهني جنباً إلى جنب على مدى السنوات الدراسية الجامعية، ويعمل هذا النظام على توفير الاستعداد النفسي والتكيف لدى الطالب المعلم منذ التحاقه بالعام الأول بالكلية.

ب- **النظام التتابعي:** في هذا النظام يتم إعداد خريجي الكليات المتخصصة الأخرى من غير كليات التربية من خلال نظام الدبلوم العام في التربية، ويتم ذلك من خلال دراسة الطالب المعلم مقررات تربوية من أجل الحصول على مؤهل تربوي يمكنه من التدريس.

وينص الدستور المصري في مادته (22) " المعلمون وأعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم الركيزة الأساسية للتعليم تكفل الدولة تنمية كفاءاتهم العلمية، ومهاراتهم المهنية، ورعاية حقوقهم المادية والأدبية، بما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه" [85]

يتضح أن المهارات التدريسية التي تتناسب مع نظام الجدارات التعليمية لها أهمية قصوى للمعلمين، وذلك لأنها تمكنهم من أداء وظيفتهم بشكل مناسب؛ حيث إن دراية المعلم بآليات التعامل



مع المناهج والمقررات الدراسية وطرق التدريس، سوف تساعدهم على الأداء بكفاءة وفاعلية وتمكينهم من الجدارات اللازمة لسوق العمل ولذلك فالمهارات التدريسية المرتبطة بنظام الجارات التعليمية بالتعليم الثانوي الفني يمكن توضيحها كالتالي [86]:
جدول (1) قائمة المهارات التدريسية المرتبطة بمتطلبات نظام الجدارات في التعليم الثانوي الفني.

المهارات الفرعية	المهارات الرئيسية
<ul style="list-style-type: none">• صياغة المخرجات التعليمية.• صياغة معايير الأداء للمهام العملية للطلاب.• إعداد خطط دراسية متكاملة وفق منهجية الجدارات.	1- مهارة إدارة المعرفة
<ul style="list-style-type: none">• إنشاء العرض التقديمية ذات المعايير الفنية.• التمكن من المهارات الرئيسية لاستخدام المنصات التعليمية.• التمكن من استخدام السبورة الذكية.	2- المهارات الرقمية
<ul style="list-style-type: none">• إمكان إدارة دافعية الطلاب نح التعلم.• التمكن من إدارة الوقت.• إمكانية إدارة التفاعل الصفّي.	3- مهارات إدارة الصفّ الفعال
<ul style="list-style-type: none">• التمكن من الأداء التدريسي المرتبط باستراتيجية حل المشكلات.• التمكن من الأداء التدريسي المرتبط باستراتيجية التعلم التنافسي.• التمكن من الأداء التدريسي المرتبط باستراتيجية العروض العملية.• التمكن من الأداء التدريسي المرتبط باستراتيجية الزيارات الميدانية.• التمكن من الأداء التدريسي المرتبط باستراتيجية البحث الجماعي.• التمكن من الأداء التدريسي المرتبط باستراتيجية التعلم بالمشروعات.	4- مهارات استخدام استراتيجيات التعلم النشط
<ul style="list-style-type: none">• إمكان إعداد بطاقات الملاحظات.• إمكان إعداد بطاقة الفحص.• إمكان إعداد ملف الإنجاز.• إمكان إعداد الاختبارات التحصيلية الموضوعية والمقالية.	5- مهارات التقويم

وبالتالي يظهر أن إعداد معلم ريادة الأعمال في مصر يتم بنفس الطريقة والكيفية التقليدية، كما أن ريادة الأعمال ليست من ضمن الأهداف الأساسية لإعداد معلم التعليم الثانوي الفني، ومع تطبيق نظام الجدارات بالتعليم الثانوي الفني يحتاج إعداد معلم التعليم الثانوي الفني أن يكون لديه الكثير من المهارات التي تساعده على تطبيق نظام الجدارات بكفاءة وفاعلية، كما يحتاج معلم التعليم الثانوي الفني إعدادة بطريقة تساعده على اكتساب مهارات ريادة لكي تمكن من تطبيق ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الفنية.

5- التحديات التي تواجه التعليم الثانوي الفني المصري:



يعاني التعليم الثانوي الفني بمصر من عدد من المشكلات منها ضعف التوازن بين العرض والطلب في خريجي التعليم الثانوي الفني وحاجة سوق العمل، وذلك يكون بسبب قلة توافر المعلومات المرتبطة بسياسة القوي العاملة أو احتياجات سوق العمل، وذلك بجانب أن مدارس التعليم الثانوي الفني تعاني من المركزية وتعميم القرارات التنظيمية واللوائح، وضعف الميزانية التي يتم تخصيصها للتعليم الثانوي الفني وذلك أدى إلى تدني مستوي الخريجين في مصر [87].

كما يعاني التعليم الثانوي الفني من تدني مستوي مخرجاته ومستوي جودة التعليم وبرامجه، الغش والتسرب من التعليم وضعف مستوي مهارات الخريجين، بالإضافة إلى النظرة المتدنية والسلبية للعمل اليدوي وما يرتبط به من أشكال التعليم مثل التعليم الفني مما أدى إلى نفور الكثير من الأسر من إلحاق أبنائهم بهذا النوع من التعليم بغض النظر عن مؤهلاتهم ودراتهم التي قد تكون متوافقة مع هذا النوع من التعليم [88].

كما يواجه التعليم الثانوي الفني المصري في الوقت الحالي الكثير من التحديات المحلية والعالمية، ونظراً لما يتميز به العصر الحالي من تغيرات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والتكنولوجية والعلمية ومنها الآتي [89]:

1. العولمة الاقتصادية وانعكاساتها، وما تفرضه العولمة من متطلبات جديدة يستلزم أن يقوم بها التعليم الفني منها:

• تزويد الطلاب بالمهارات التي تمكنهم من مواجهة التغيرات المختلفة في سوق العمل والتعامل مع العولمة بصورة إيجابية.

• تزويد الطلاب بمهارات التواصل مع الآخرين وتطوير الذات تنمية القدرات بما يواكب التغيرات الحديثة.

• تزويد الطلاب بالمهارات والقدرات الفنية والمهنية التي تساعدهم على النجاح بسوق العمل.

2. نظم التدريب المهني والتقني الرسمي والغير رسمي:

حيث لا تزال الدورات التدريبية الخاصة بالتعليم الفني بعيدة عن احتياجات سوق العمل، وفي الأعوام الأخيرة تم تسليط الضوء على تطوير أنظمة التدريب والتعليم التقني والمهني المتصلة بالصناعات.

رابعاً: الآليات المقترحة لتطوير ريادة الأعمال بالتعليم الثانوي الفني في مصر على ضوء الخبرة السويدية

المناقشة:

من خلال العرض السابق تمكنت الباحثة من تحديد آليات وممارسات على ضوء الخبرة السويدية تساعد التعليم الثانوي الفني على تخريج طلاب قادرين على البدء في مشروعاتهم الخاصة، وكيفية إعدادهم لكي يكونوا رواد أعمال، وبذلك يمكن توجيه نظر القيادات التعليمية لأهمية ريادة الأعمال بالتعليم الثانوي الفني من خلال الاهتمام بمجموعة من الآليات التي قد تساهم في إعداد رواد أعمال، والربط بين التعليم الثانوي الفني واحتياجات سوق العمل.

الاستنتاجات:

توصل البحث إلى أن تفعيل ريادة الأعمال بالتعليم الثانوي الفني سوف يحقق بالفوائد التالية:



1. ريادة الأعمال تسهم في تطوير مهارات الطلاب القيادية، والإبداعية، والقدرة على حل المشكلات التي قد تواجههم، بل والتنبؤ بها، مما يساعد على إيجاد حلول لها بسهولة والتخطيط لكيفية التعامل معها.
2. تمكن الطلاب في التعليم الثانوي الفني على إيجاد فرص العمل الذاتية.
3. ريادة الأعمال بالتعليم الثانوي الفني يمكن من توثيق العلاقات بين المدرسة الثانوية الفنية وبين أصحاب الأعمال والمجتمع ككل.
4. تمكن ريادة الأعمال من تطوير المناهج التقليدية، وإدراج مهارات قيادية وإبداعية بالمناهج التعليمية.
5. تطوير إعداد معلمين التعليم الثانوي الفني، ليتناسب مع المهارات الواجب إكسابها للطلاب. توصل البحث لعدد من النتائج من أهمها أن التعليم الثانوي الفني يعاني من الكثير من المشكلات منها:

كما يعاني التعليم الثانوي الفني من النظرة المتدنية من قبل المجتمع، وضعف مستوي مخرجات التعليم الثانوي الفني وضعف قدرته على مسايرة احتياجات سوق العمل، كما أن المناهج الدراسية بالتعليم الثانوي الفني تقليدية لا تستطيع مواكبة متغيرات العصر الحالي الذي يتميز بالتغيير بالإضافة إلى زيادة عدد خريجي التعليم الثانوي الفني عن احتياجات سوق العمل، وأن إدارة التعليم الثانوي الفني تعاني من المركزية والبيروقراطية التي قد تعوق التطوير للتعليم الثانوي الفني

ويمكن علاج مشكلات التعليم الثانوي الفني علي ضوء الخبرة السويدية ويقترح البحث الآليات التالية:

1. يتم إدراج برامج تدعم ريادة الأعمال بالتعليم الثانوي الفني علي ضوء الخبرة السويدية وبما يتناسب مع البيئة المصرية، فتقترح الدراسة أن يتم إعداد برنامج يستهدف طلاب الفرق الثانية والثالثة بالتعليم الثانوي الفني أو طلاب الفرقة الرابعة والخامسة بالتعليم الثاني المتقدم بكافة تخصصاته، حيث يقوم الطالب من خلاله بمقابلة رواد أعمال في مجال تخصصه، ويتمكن الطلاب من مناقشتهم حول كيفية إنشاء مشاريعهم الخاصة وإدارتها، كما يتم إكساب الطلاب المهارات الريادية التي تمكنهم من إنشاء مشاريعهم الخاصة، ثم يتم تكليف الطلاب بإنشاء مشاريعهم الخاصة وإدارة المشروع في ضوء الإمكانيات المتاحة، ويتحمل الطلاب نتيجة المشروع من مكسب أو خسارة، ويكون هذا البرنامج من متطلبات تخرج الطلاب.
2. يتم وضع مناهج دراسية تدعم ريادة الأعمال، فيتم إدراج المهارات الريادية داخل كافة المناهج الثقافية والتخصصية، بحيث تكون المناهج غير تقليدية كما اتضح من خلال خبرة السويد أن المنهج الداعم لريادة الأعمال تتضمن إكساب الطلاب المهارات الريادية كالإبداع والابتكار والاستباقية والمخاطرة وغيرها من المهارات الريادية، ويقترح البحث وضع منهج متكامل يسمى ريادة الأعمال بالتعليم الثانوي الفني بمختلف الفرق، يحتوي على جانب نظري وجانب تطبيقي ميداني يدعم تعليم ريادة الأعمال.
3. أن يتم دمج تعليم ريادة الأعمال بجميع مستويات التعليم عامة والتعليم الثانوي خاصة؛ حيث إن السويد تعمل علي دمج ريادة الأعمال بكافة المستويات التعليمية لذلك تتميز السويد بوجود معدل



- توظيف مرتفع ضمن الاتحاد الأوروبي كما أن نسبة البطالة منخفضة، ولذلك يتم ربط التعليم الثانوي الفني المصري بسوق العمل والوفاء باحتياجات سوق العمل.
4. أن تتضمن برامج إعداد معلمين التعليم الثانوي الفني الكفاءات والقدرات الأساسية التي تمكنهم من إكساب الطلاب المهارات الريادية، ويقترح البحث أن يتم دمج ريادة الأعمال بمقرر المناهج وطرق التدريس الذي يقدم لطلاب كليات التربية وذلك لإعداد معلم لدية قدرة على رواد أعمال، كما يتم تدريب الطالب المعلم على كيفية تدريس محتوى المناهج الداعمة لريادة الأعمال من خلال التدريب الميداني (التربية العملية).
5. تفعل المشاركات المجتمعية، وذلك من خلال ربط أصحاب المصلحة والمستفيدين من مخرجات التعليم الثانوي الفني بالمدارس الثانوية الفنية، وذلك من خلال وضع بروتوكولات تعاون بين رواد الأعمال وأصحاب الأعمال وبين المدارس الفنية في المجالات المختلفة، من أجل مساعدة الطلاب على الدراية بواقع سوق العمل.
6. تفعيل ما ورد في رؤية مصر 2030 فيما يخص ريادة الأعمال، والتعليم الثانوي الفني بما سوف يحقق تطوير التعليم الثانوي الفني.
7. اتباع اللامركزية في إدارة التعليم الثانوي الفني من أجل الحصول على نتائج أفضل وإمكانية تحقيق التطوير المطلوب بالتعليم الثانوي الفني.
8. نشر الوعي بأهمية التعليم الثانوي الفني ودوره بالتنمية الاقتصادية، وكذلك العمل على نشر ثقافة ريادة الأعمال وإنشاء المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وذلك من خلال إقامة الندوات التوعوية لمختلف فئات المجتمع وخاصة طلاب التعليم الثانوي الفني، وذلك بالتنسيق مع الجهات التعليمية المسؤولة ورواد الأعمال الناجحين.



قائمة المراجع:

أولاً المراجع العربية

- (1) الشبابي، نور الدين. (2020) "الفلسفة وتعليم ريادة الأعمال". *المجلة الأردنية الدولية أريام للعلوم الإنسانية والاجتماعية*. مج (2). ع (2). الأردن: مركز أريام للبحوث والدراسات. ص108.
- (2) سليم، مجدي عوض. (2014). "التربية الريادية والتعليم الريادي". *مجلة رسالة المعلم*. مج (51). ع (2). مصر: وزارة التربية والتعليم: إدارة التخطيط والبحث التربوي. ص30.
- (4) وزارة التربية والتعليم الفني. *قرار رقم 283 بتاريخ 2014/6/26م. لتحديد الوصف الوظيفي لمسئول قيادة الأعمال بالمدرسة الثانوية الفنية*. القاهرة: مكتب الوزير. مادة (2،1).
- (5) علي، محمود سيد. (2016). "الإستراتيجية مقترحة للتربية لريادة الأعمال بالتعليم قبل الجامعي المصري في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة". *مجلة كلية التربية جامعة الأزهر*. مج (167). ع (2). ص ص 48-52.
- (6) سليمان، حنان حسن. "تصور مقترح لتلبية المتطلبات الإدارية لدعم تعليم ريادة الأعمال لطلاب التعليم الثانوي الفني الصناعي في مصر". *مجلة كلية التربية بالإسماعيلية*. ع (42). جامعة قناة السويس -كلية التربية بالإسماعيلية، 2018م. ص ص 255-256.
- (7) خاطر، ياسر جميل. (2021). "واقع مجال ريادة الأعمال والابتكار في التعليم الفني محافظة كفر الشيخ نموذجاً". *مجلة كلية التربية*. ع (103). ص131.
- (8) جوهر، دعاء محمود. (2017). "المتطلبات الإدارية لتعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية في ج.م.ع". *مجلة الإدارة التربوية*. ع (15). الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية. ص 631.
- (9) أيمن، إسماعيل وآخرون. (2021). *المرصد العالمي لريادة الأعمال تقرير مصر القومي*. القاهرة: الجامعة الأمريكية في القاهرة. ص 87.
- (10) أحمد، هند سيد. (2020) "برنامج مقترح لتنمية الجدارات لإدارية لدى قيادات التعليم الثانوي التجاري الداعمة لتعليم الطلاب ريادة الأعمال". *مجلة كلية التربية في العلوم التربوية*. مج (44). ع (4). مصر: جامعة عين شمس -كلية التربية. ص ص 107-108.
- (11) غازي، سمر الأمير والسيد، فاروق فتحى. (2021). "دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الإشارة إلى الواقع المصري". *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*. مج (40). عدد خاص مؤتمر الكلية 2020 جزء ثاني. مصر: جامعة طنطا- كلية التجارة. ص ص 21-25.
- (13) ابن منظور. (2016). *لسان العرب*. القاهرة: دار المعارف. ص 1533.
- (14) خربطلي، عامر. (2018). *ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة*. سوريا: الجامعة الافتراضية السورية. ص 3.
- (16) الشميمري، أحمد عبد الرحمن و المبيريك، وفاء بنت ناصر. (2019). *ريادة الأعمال*. الرياض: العبيكان للنشر. ص 24.
- (20) محمد، ثناء هاشم وعليم، ناصر شعبان. (2022). "معتقدات معلمي التعليم الثانوي الفني نحو دمج جدارات ريادة الأعمال بالمناهج الدراسية في ضوء نظرية السلوك المخطط". *مجلة كلية التربية في العلوم التربوية*. مج (46). ع (3). جامعة عين شمس- كلية التربية. ص 201.
- (21) سليم، مجدي عوض. (2014). "التربية الريادية والتعليم الريادي". *رسالة المعلم*. مج (51). ع (2). الأردن: وزارة التربية والتعليم- إدارة التخطيط والبحث التربوي. ص 30.
- (26) الشميمري، أحمد بن عبد الرحمن و المبيريك، وفاء بنت ناصر، مرجع سابق، ص ص 66-67.



- (27) أبو بكر، مصطفى. (2014). "منظومة ريادة الأعمال والبيئة المحفزة لها". بحث مقدم للمؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال. بعنوان: نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط خلال الفترة من 9 إلى 11 سبتمبر. الرياض- المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود. ص ص 68-69.
- (30) الكردي، أحمد. (2004). الإدارة المدرسية الحديثة، القاهرة: عالم الكتاب. ص 41.
- (31) حجي، أحمد إسماعيل وحمد، حسام. الجامعة والتنمية البشرية- أصول نظرية وخبرات عربية وأجنبية مقارنة، القاهرة: عالم الكتاب. 2012، ص 34.
- (32) شتاتحة، عائشة. (2019). الأولوية التي يحتلها رأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة، عمان: دار البيزوري العلمية للنشر والتوزيع. ص 53.
- (34) شهاب، فادية إبراهيم. (2014). التطوير التنظيمي القواعد النظرية والممارسات التطبيقية. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع. ص 18.
- (66) توفيق، فيفي أحمد. (2021). "رؤية مستقبلية مقترحة لتطوير التعليم الثانوي الفني في مصر في ضوء الاتجاهات الحديثة"، المجلة التربوية كلية التربية جامعة سوهاج، ع (91). ص 3356.
- (67) أحمد، محمد حسن. (2020). "متطلبات تطوير التعليم الثانوي الفني الصناعي بمصر على ضوء بعض التوجهات الاستثمارية المعاصرة" رؤية مقترحة". المجلة التربوية بكلية التربية جامعة سوهاج. ع (77). ص 1960.
- (68) أحمد، محمد حسن (2020). المرجع السابق. ص 1960
- (69) جمهورية مصر العربية. (2014). مجلس الشعب. دستور جمهورية مصر العربية. القاهرة: الأمانة العامة لمجلس الشعب. المادة 20. ص 8.
- (70) أحمد، عمرو مصطفى. (2015). "تصور مقترح لدور الحاضنات التكنولوجية في تطوير التعليم الفني الصناعي بمصر على ضوء تجارب بعض الدول". مجلة العلوم التربوية. جامعة القاهرة- كلية الدراسات العليا للتربية. مج (23). ع (4). ص 24.
- (71) جمهورية مصر العربية، مجلس الشعب. قانون التعليم رقم 139 لسنة 1981. القاهرة: الأمانة العامة لمجلس الشعب. المادة 30. ص 9.
- (72) جمهورية مصر العربية. (1981). مرجع سابق. المادة 38. ص 11.
- (73) جمهورية مصر العربية. (2014). وزارة التربية والتعليم الفني، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014-2030. التعليم المشروع القومي لمصر معاً نستطيع. ص 77.
- (74) صالح، أماني. تطوير ريادة الأعمال والابتكار بمدارس التعليم الفني بمصر في ضوء خبرتي اليابان وألمانيا. وزارة التربية والتعليم الفني، متاح على السرايط <https://tech.moe.gov.eg/tech/major/details/1064>. تمت الزيارة بتاريخ 2024/1/5.
- (75) صديق، أسماء أبو بكر، "التعليم المزدوج كمدخل للارتقاء بخرجات التعليم الثانوي الفني وربطها بمتطلبات التنمية بمحافظة الوادي الجديد في ضوء التجربة الألمانية"، المجلة العلمية لكلية التربية- جامعة أسيوط، مج (31)، ع (5)، 2015، ص 552.
- (76) صديق، أسماء أبو بكر، 'مرجع سابق'، ص 561.
- (77) جمهورية مصر العربية. (2014). مرجع سابق. ص 79.
- (78) وزارة التربية والتعليم الفني، برنامج التعليم الفني 2.0، متاح على الموقع: <https://tech.moe.gov.eg/tech/about/details/43>، تمت الزيارة بتاريخ 2023/12/31.
- (80) حويل، حسن محمد. (2020). نظرة مستقبلية لتطوير برامج التعليم الفني في ضوء رؤية مصر 2030، دراسات في التعليم الجامعي، جامعة عين شمس - كلية التربية - مركز تطوير التعليم الجامعي. ص ص 76-78.



- (81) عبد القوي، أشرف بهجات. (2018). "المنهج القائم على الجدارة كمدخل لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني في مصر"، *مجلة العلوم التربوية*، عدد خاص للمؤتمر الدولي الأول لقسم المناهج وطرق التدريس بعنوان: المتغيرات العالمية في تشكيل المناهج وطرائق التعليم والتعلم، والمقام في يومي 5-6 ديسمبر 2018. ص 162.
- (82) إبراهيم، زينب السيد. (2018). "تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمي ومعلمات العلوم التجارية في ضوء منظومة الجدارات المهنية كمدخل لتطوير التعليم التجاري: دراسة ميدانية". *مجلة دراسات تربوية واجتماعية*، جامعة حلوان - كلية التربية. مج (24). ع (4). ص 759.
- (83) عبد القوي، أشرف بهجات، "مرجع سابق"، ص ص 162-163.
- (84) إيمان جمال الدين أحمد. (2022). "إعداد معلم التعليم الثانوي العام في مصر وهولندا (دراسة مقارنة)، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي العشرون والدولي الثالث لكلية التربية جامعة حلوان. ص ص 386-452.
- (85) جمهورية مصر العربية. (2014). مجلس النواب، *دستور جمهورية مصر العربية*، القاهرة: الأمانة العامة لمجلس النواب. المادة 22. ص 9.
- (86) حسن، حنان حمدي. (2021). "فاعلية برنامج تدريبي لتنمية المهارات التدريسية المرتبطة بنظام الجدارات التعليمية لدى معلمي التعليم الفني التجاري"، *مجلة كلية التربية جامعة بنها*. مج (32). ع (12). ص ص 17-18.
- (87) سليمان، شريف عبد الله والسعودي، رمضان. (2022). "تطوير نظام التعليم الفني والمهني والتدريب في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرتي الصين وألمانيا: دراسة مقارنة". *مجلة التربية المقارنة والدولية*، ع (18). ص 339.
- (88) حنفي، خالد صلاح. (2018). "تطوير التعليم الثانوي الفني المصري في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة". *المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية*. ع (13). ص ص 41-42.
- (89) السيد، عزة السيد. (2020). "دراسة مقارنة لنظام التعليم التقني والمهني في بعض دول أمريكا اللاتينية وإمكانية الاستفادة منها في مصر". *المجلة التربوية*، جامعة سوهاج- كلية التربية. ع (71). ص ص 57-58.

ثانيا المراجع الأجنبية

- 3- Dahlstedt, Maguns and Fejes.shaping, Andreas." (2017). Entrepreneurial citizens: A Genealogy of Entrepreneurship Education in Sweden" *journal article. Critical student in education*. p p 4-5.
12. OCD. (2019). Reviews of Vocational Education and Training. *Vocational Education and Training in Sweden*. P 14.
15. Cambridge Dictionary. available at <http://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/entrepreneurship> . Visited in 2/9/2022
- (17) European Commission/ EACEA/Eurydice. (2016). *Entrepreneurship Education at School in Europe*, Eurydice Report. Luxemburg: Publication Office of The Europe Union. P. 21.
18. UNESCO. (2008). " *UNESCO INTER-REGIONAL SEMINAR -on Promoting Entrepreneurship Education in Secondary School*", Final Report, Bangkok :Thailand P. 10.
19. Ministry of Education, "Guidelines for entrepreneurship Education", **Department for Education and Science**, Finland, P. P. 18-20. Available Online at: <http://minedu.fi/OPM/publications> . Accessed Date: 7/5/2023.



22. Mok, Ka Ho and Yue, K an. (2013). "Promoting entrepreneurship and inNo.vation in China: Enhancing research and transforming university curriculum". *Frontiers of Education in China*, Vol. (8). No. (2). P. 180.
23. Karali, Sofia. (2013). "*The Impact of Entrepreneurship Education Program on Entrepreneurial Intentions: An Application of the Theory of Planned Behavior*". Unpublished Master`s dissertation, Erasmus school of Economic, Erasmus University of Rotterdam. P. P. 14-15.
24. Curth, Anette. (2011). *Mapping of teachers' preparation for Entrepreneurship Education*, Framework Contract No EAC 19/06 DG EDUCATION AND CULTURE Final Report, Brussels. P. 20.
25. European Commission. (2011). *Entrepreneurship Education: Enabling Teachers as a Critical Success Factor. A report on Teacher Education and Training to prepare teachers for the challenge of entrepreneurship education*, Final report, Brussels: European Commission. P. P. 7-8.
28. European Commission. (2008). *Best Procedure Project: Entrepreneur Ship in Higher Education Especially in non- Business Studies*. Final Report of The Expert Group Final Vision, Brussels- Belgium. P. P. 39-40.
29. European Commission. (2008).Ibid. P. 10.
33. Business Dictionary, Definition of Intellectual Capital, Available Online at: <https://www.scirp.org/journal/articles.aspx?searchcode=Intellectual+capital&searchfield=All&page=1&skid=61286974> , 2016,Accessed Date: 10/7/2023.
35. OECD/European Union. (2017). *Inclusive entrepreneurship trends and policies in Sweden in The Missing Entrepreneurs 2017: Policies for Inclusive Entrepreneurship*, OECD Publishing, Paris. P. 228.
36. European Commission. (2015). *Informal Country Report Sweden, Report on The Progress in The Implementation of The UNECE Strategy for Education for Sustainable Development*. P.2.
37. Ministry of Education and Research, *Skollag (2010:800)*, Sweden, 2010, Available online at: <https://rkrattsbaser.gov.se/sfst?bet=2010:800> , Visited in 15/8/2023.
38. Pontus Braunerhjelm et al. (2019). "ENTREPRENÖRSKAP I SVERIGE NATIONELL GEM-RAPPORT 2019". *Entreprenörskapsforum Örebro universitet*. P 12.
39. European Commission Enterprise and Industry. (2009). " Entrepreneurship in Vocational Education and Training ". Final report of the Expert Group. **European Commission Enterprise and Industry Directorate-General**. P. 10.
40. Olofsson, Anders. (2009) ." Entreprenörskap som lokal skoloch samhällsförändring". **Utbildningsvetenskapliga studier Mittuniversitetet, Institutionen för utbildningsvetenskap Härnösand**. P. 132.



41. Skolinspektionen. (2015). **The Swedish Schools Inspectorate in brief**, The Swedish schools Inspectorate for International Audiences, Stockholm.P 6.
42. Lackeus, Martin and Sävetun, Carin. "Assessing the Impact of Enterprise Education in Three Leading Swedish Compulsory Schools. (2019)". **Journal of Small Business Management**. VOL(S1), NO (57). P.35.
43. European Commission. (2019). "**Mapping of Centers of Vocational Excellence (CoVEs)**". Luxembourg: Publications Office. P. 31.
44. Cedefop. (2020). "**Developments in vocational education and training policy in 2015-19: Sweden**". Cedefop monitoring and analysis of VET policies.P. 30.
45. Junior Achievement Sweden. About us. <https://ungforetagsamhet.se/our-results-ja-sweden> . Visited in 15/8/2023.
46. Leffler, E. (2019) **An Entrepreneurial Attitude: Implications for Teachers' Leadership Skills?**. Leadership and Policy in Schools. P P 649-652.
47. Valerio, Alexandria, Parton, Brent, and Robb, Alicia. (2014). **Entrepreneurship Education and Training Programs around the World Dimensions for Success**. International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank. p p58
48. school education gateway. (2015). **Entrepreneurship Education in Sweden**.P. 5.
49. school education gateway. *Ibid*., 2015. P.5
50. wikipedia. https://sv.wikipedia.org/wiki/Sveriges_geografi . Visited in 27/8/2023.
51. Eurostat. Eurostat.celebrates Sweden. <https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/-/edn-20180606-1>. Visited in 22/8/2023.
52. SCB. Statistics Sweden. <https://www.scb.se/> . Visited in 22/8/2023.
53. Klaus Schwab. (2019). "The Global Competitiveness Report 2019" . **The World Economic Forum**. P ix.
54. OECD/European Union. (2018). "Inclusive entrepreneurship policies: country assessment notes, Sweden". P 22.
55. Eurostat. Eurostat celebrates Sweden. <https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/-/edn-20180606-1>. Visited in 22/8/2023.
56. , Balawi Ayman and Ayoub,Asad. (2022). " Assessing the entrepreneurial ecosystem of Sweden: a comparative study with Finland and Norway using Global Entrepreneurship Index". **Journal of Business and Socioeconomic Development**. Vol.(2). No. (2).P 166.
57. Berglund, Jenny .(2017). " Education Policy – A Swedish Success Story? Integration of Newly Arrived Students into the Swedish School System". **Friedrich-Ebert-Stiftung, International Policy Analysis (IPA), Berlin, Germany**. P 3.
58. Government Offices of Sweden. (2016). **Towards an outstanding knowledge nation with equal education and world-class research**. Ministry of Education and Research. Stockholm.P 9.



Contents list available at: <https://journals.ekb.eg/>
Sohag Journal of junior Scientific Researchers
journal homepage: <https://sjrjournals.ekb.eg/>
ISSN 2735-5543



59. Lundqvist, Mats A and Williams-Middleton, Karen. (2010)."Promises of societal entrepreneurship: Sweden and beyond". *Journal of Enterprising Communities People and Places in the Global Economy*. Vol. (4). No.(1). P. P. 25-26.
60. European Commission.Education. (2007). " Work, Guidance in Sweden". **The International Programmed Office for Education and Training. Stockholm. Sweden.** P 6.
61. OECD. (2020). inclusive Entrepreneurship Policies. **Country Assessment Notes. Sweden.** P29.
62. Eurostat. Eurostat celebrates Sweden. <https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/-/edn-20180606-1>. Visited in 22/8/2023.
63. Wikipedia.. https://sv.wikipedia.org/wiki/Politik_i_Sverige . Visited in 27/8/2023
64. Swedish National Agency for Education. [Skolverket]. <http://www.skolverket.se/> . visited in 27/8/2023.
65. Axelsson, Karin. *Entrepreneurship in a school settings introducing a business concept in a public context*. Mälardalen University Stockholm. No. (227). P12.
79. Ministry of Education and Technical Education. (2020). **TORINO PROCESS 2018–2020 EGYPT**, The NATIONAL REPORT. P.18.



English abstract

Developing Entrepreneurship in Technical Secondary Education in Egypt in Light of the Swedish Experience.

The current research aims at studying Sweden's experience in entrepreneurship within the context of technical secondary education and reviewing key aspects of entrepreneurship. The aim is to benefit from this experience in proposing mechanisms applicable to Egyptian technical secondary education, considering its capabilities, ensuring its development and connection to the labor market, and contributing to sustainable development in Egyptian society. Employing a comparative method and adopting a case study approach, the research found that Egyptian technical education faces various challenges, including weak outcomes, limited integration within the labor market, and traditional curricula that do not support students' acquisition of the required entrepreneurial skills. The research also found that technical secondary education faces issues of centralization in administration. To address these challenges, the research proposes a set of mechanisms in Light of the Swedish Experience that can contribute to solving these problems. Firstly, it advocates for the incorporation of specialized entrepreneurship programs within technical education institutions. Such programs would empower students to acquire the skills and abilities essential for effective project management and creation. Additionally, the research recommends the development of an integrated entrepreneurship and non-traditional curriculum to equip students with the necessary skills to initiate and manage their independent projects considering available resources. Moreover, the research emphasizes the imperative of integrating entrepreneurship education across all educational levels, within a particular focus on technical secondary education. This integration is intended to establish a connection with the labor market and meeting its needs. This can be done by graduating students capable of initiating small projects that contribute to sustainable development. It also emphasizes the need to enhance teacher's skills to impart entrepreneurship skills to learners, enabling them to use appropriate teaching methods suitable for entrepreneurship curricula, ultimately contributing to the development of technical secondary education.

Keywords: Entrepreneurship, Entrepreneurship Education, Technical secondary education